

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٧٨**

الثلاثاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1262651(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس : بما أن هذه هي ألجلسة الأولى للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي، باسم المجلس، سعادة السفير هارديب سينغ بوري، المثل الدائم للهند، على اضطلاعه بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن أسمى عبارات التقدير للسفير بوري ووفد بلده على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أبدياها في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جمال بنعُمر، المستشار الخاص للامين العام بشأن اليمن، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بنعُمر.

السيد بنعُمر: شهد اليمن مؤخرا حدثا تاريخيا بارزا، تحديدا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بمرور عام على توقيع اتفاق نقل السلطة بطريقة سلمية. وحضر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون شخصيا إلى اليمن احتفاء بهذا الإنجاز، حيث أكد للشعب اليمني دعم الأمم المتحدة الكامل لعملية الانتقال السلمي للسلطة. وخلال الأشهر السابقة للتوقيع على الاتفاق، كانت الغالبية تعتقد أن اتفاقا كهذا غير ممكن. وبالفعل، خلال تلك الفترة، رأيت في اليمن بلدا مضطربا ودولة على شفا الانهيار.

رأيت العاصمة صنعاء منقسمة، ترزح تحت قصف مدفعي، جعل حياة المدنيين لا تحتمل. كما شاهدت وحضرت بين المتظاهرين المطالبين بالتغيير، عندما نصبوا خيامهم واعتصموا لأشهر في شوارع العاصمة وميادينها وفي مدن كبرى أخرى، وزرت شمال البلد ، حيث يستمر النزاع المسلح والاشتباكات، كما زرت الجنوب، حيث يدون جدل حول مستقبل وحدة البلد.

وعاش معظم اليمنيين خلال هذه الفترة تحت جنح الظلام، وعانوا نقصا في الغاز المخصص للطهي وشحا في المواد الغذائية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، لاحظنا جميعا، بقلق متزايد، تمكن تنظيم القاعدة من توسيع نفوذه والسيطرة على مساحات كبيرة من أراضي الجنوب دفعة واحدة. وساد النزاع وانعدام الأمن، وكان هناك خطر حقيقي بتدهور الوضع إلى حد نشوب حرب أهلية شاملة.

و خلال هذه الأزمة الطويلة، بادر الأمين العام إلى اعتماد المساعي الحميدة للمساعدة في التوصل إلى حل ، بعدما بقيت المبادرة الخليجية بدون تطبيق. وفي نهاية المطاف، وبعد ست زيارات مكثفة إلى اليمن، تمكنا من تحقيق أتفاق وإحراز التقدم، بناء على قرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ، الذي دعا إلى تسوية سياسية، وعلى الجهد الكبير الذي قامت به دول مجلس التعاون الخليجي. فالنظام السابق والمعارضة شاركا في اتفاقية الانتقال السلمي للسلطة التي سميت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، الموقعة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في إطار عملية واضحة

باتجاه الانتقال نحو الحكم الديمقراطي الرشيد. هذه الاتفاقية تخطت بأشواط مجرد استبدال فرد أو حزب حاكم بآخر.

بدل الاستقالة، وافق الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، على نقل سلطاته إلى نائبه، والتمهيد لانتخابات رئاسية مبكرة. واتفقت جميع الأطراف على دعم مرشح توافقي يحظى بثقة واحترام الجميع، على أن تتولى حكومة وفاق وطني زمام الأمور خلال عامين من العملية الانتقالية، تعاد خلالها هيكلة القوات المسلحة والأمن تحت قيادة موحدة، ويعقد مؤتمر حوار وطني يفضي إلى عملية لصياغة دستور يخضع للاستفتاء، وصولا إلى إجراء انتخابات جديدة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وقد تأكدنا من تضمين الاتفاق العناصر التالية: إتباع نهج للإصلاحات الجذرية في ممارسة الحكم وتصحيح أخطاء الماضي، الاعتراف بدور الشباب وإتباع طريق واضح يضمن مشاركتهم في العملية الانتقالية وتحقيق تطلعاتهم المشروعة، التركيز على المشاركة السياسية للجميع في العملية السياسية لإتاحة الفرصة للشعب اليمني بغية رسم مستقبل بلده وإقامة نظام دستوري جديد، والتمثيل الكامل للمرأة في جميع مراحل العملية،

ومن خلال إطار العمل هذا، تم تسليم السلطة بنجاح إلى حكومة وفاق وطني. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، دشنت مرحلة جديدة في عملية نقل السلطة عبر انتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي بأغلبية ساحقة، في انتخابات شكلت في الوقت نفسه استفتاء على اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك على العملية الانتقالية.

والآن، بعد مضي عام، تسود أجواء طبيعية في معظم مناطق البلد. وأود هنا أن أثني على فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادى، لدوره القيادي وللجهود التي تبذلها حكومته برئاسة رئيس الوزراء، السيد محمد سالم باسندوه، مما مكن البلد من المضي قدما . فقد انتهى القتال بين الجماعات المسلحة المتنافسة للسيطرة على المدن، وعادت حرية التنقل إلى أنحاء المراكز الحضرية الرئيسية. ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا وشاقا فيما يواصل اليمن مواجهة تحديات جسيمة على جبهات عدة.

أولا، هناك القضية الصعبة المتمثلة في إعادة هيكلة الجيش. لا تزال القوات المسلحة منقسمة إلى قسمين: المعكسر الأول، هو الحرس الجمهوري القوي بقيادة نجل الرئيس السابق، والثاني هو الفرقة الأولى مدرع بقيادة اللواء علي محسن، الذي انشق عن النظام خلال ثورة العام الماضي.

ولا يزال الفساد مستشريا في المؤسسة. حيث يعزز نظام التبعية ولاء العسكريين لقادتهم وليس للدولة. ويمارس بعض القادة العسكريين الأعمال التجارية والسياسة علنا. بل وينخرط بعضهم في تعاملات تجارية مشبوهة، وتهريب مشتقات نفطية مدعومة، وتضخيم أعداد الجنود الملتحقين بالخدمة، والاستيلاء على الدخل الفائض الناجم عن هذه المناصب الوهمية. واتخذ الرئيس عبد ربه منصور هادي إجراءات أولية وشجاعة لمعالجة قضية إصلاح القوات المسلحة. بيد أن هذه المهمة الصعبة المتمثلة في دمج القوات المسلحة والأمن تحت قيادة واحدة سوف تبقى تحديا كبيرا خلال العملية الانتقالية، وسوف تتطلب إصلاحا مؤسسيا شاملا ومنظما.

بقيت سلطة الدولة محدودة في أجزاء من البلد. وخلفت الاشتباكات بين الحوثيين والسلفيين ومجموعات قبلية مرتبطة بحزب الإصلاح عشرات القتلى في الشمال. ولا يزال السلاح ينتشر في البلد وسط أنباء عن استمرار تدفق شحنات جديدة.

لا يزال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا. ففي حزيران/يونيه، تمكنت القوات الحكومية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي من طرد عناصر تنظيم القاعدة من مناطق سيطرت عليها. لكن ذلك أدى إلى فرار تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من الأراضي المفتوحة، والاستعاضة عنها بالتفرق والتسلل إلى مدن كبرى.

والدليل على هذا التطور، استمرار سيل الهجمات الإرهابية ضد أهداف حكومية في صنعاء، بما في ذلك الهجوم البغيض الذي أدى إلى مقتل ملحق عسكري سعودي الأسبوع الماضي.

وفيما يتعلق بالحكم، بعد عام على بدء العملية الانتقالية، من الواضح أن فترة شهر العسل انتهت. يتوقع اليمنيون الآن من الحكومة تقديم نتائج ملموسة، عبر توفير مزيد من الأمن للوطن والخدمات الاجتماعية الأساسية للشعب. لكن الحكومات الائتلافية غالبا ما تكون نتاج علاقات غير سعيدة، تربطها شراكات غير طبيعية. في هذه الحالة، لم يتبدد مناخ عدم الثقة بين الكتلتين السياسيتين الرئيستين اللتين تشكلان حكومة الوفاق الوطني، بل لا يزال راسخا. وما الخلافات حول تعيينات الخدمة المدنية إلا مجرد مثال واحد على هذه القضايا التي تزيد الاستقطاب بين الطرفين. وبينما يشعر حزب المؤتمر الشعبي العام أنه مستهدف بشكل غير عادل لاستبعاده، تشكو المعارضة السابقة المشاركة حاليا في الحكومة من عدم كفاية التمثيل وتصر على السعي إلى تعيينات في مناصب رئيسية.

وفي حين وقع الطرفان على المشاركة في حكومة وفاق وطني، تستمر الحرب بينهما عبر الإعلام. حيث يذكي النهج التحريري الحزبي لوسائل الإعلام المملوكة لكل من الطرفين، نار العلاقة المتأزمة أصلا. ولا يزال الرئيس السابق علي عبد الله صالح ناشطا كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتصرف وكأنه قائد للمعارضة، ويكيل النقد لحكومة الوفاق الوطني رغم أنه يمثل نصف تشكيلها. ما يفشل كثير من السياسيين في إدراكه، هو أن المشهد السياسي يتغير، مع إمكان تغير التحالفات. لا يزالوا ينظرون إلى الوضع من منظور عالق في تحالفات الماضي الثابتة، بدلا من التطلع إلى المستقبل والتكيف مع الأوضاع الجديدة.

وتعود جذور الاضطراب في الجنوب إلى التهميش والتمييز ضد الجنوبيين منذ الوحدة، وما يعتبرونه نقص الوصول إلى الموارد والفرص. ويشعر كثيرون في الجنوب أنهم مستبعدون، بسبب المظالم المزمنة. منذ عام ٢٠٠٧، احتشد الجنوبيون للمطالبة بالمساواة في الحصول على الوظائف والخدمات الحكومية، وإصلاح قضايا الأراضي، ودرجة معينة من الحكم الذاتي المحلي. بدأت هذه الحركة المعروفة بالحراك، كحركة حقوقية تطالب بالمساواة تحت حكم القانون. لكن الوعود الفارغة لسنوات، عمقت الاستياء وأدت إلى جنوح البعض في الحركة نحو أجندة ذات سقف عالي تنادي بدولة منفصلة.

وخلال تواصلي مع قيادات الحراك في عدن والقاهرة، شرحت لهم أن الحوار الوطني يوفر فرصة لمعالجة قضية الجنوب عبر حوار وتوافق، وبناء على قرارات مجلس الأمن. وحثثتهم على نبذ العنف والمشاركة في العملية من دون شروط مسبقة. كذلك، حثثت الحكومة على اتخاذ تدابير لبناء الثقة لمعالجة مظالم الجنوبيين، ومنها قضية المسرحين قسرا من الخدمة المدنية والجيش بعد حرب عام ١٩٩٤، وأولئك الذين صودرت أراضيهم وممتلكاتهم. سيوفر أي تقدم ملموس في هاتين القضيتين مناخا مؤاتيا لبداية بناءة للحوار الوطني.

لا يزال الوضع الإنساني في اليمن يمر بأزمة حادة. حيث يقول لنا زملاؤنا العاملون في المجال الإنساني إن نحو نصف سكان اليمن تقريبا يعانون انعدام الأمن الغذائي، ويعيش عدد كبير منهم على حافة المجاعة. ويعاني ربع مليون طفل من سوء التغذية الحاد، وهم مهددون بالموت إن لم تصلهم مساعدات غذائية مناسبة. ويعاني أكثر من نصف السكان من عدم توفر مياه الشرب، ولا يزال نحو ربع السكان يطمح في الحصول على الرعاية الصحية الأساسية. وفي حين يواجه اليمن صعوبات شديدة في توفير الخدمات الأساسية، لا يزال أحد أكثر البلدان كرما في استضافة اللاجئين، الذين يفوق عددهم ٢٣٠ ألف لاجئ إضافة إلى نصف مليون نازح. إن خطة اليمن للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٢ التي تتطلب

٥٨٥ مليون دولار أمريكي، لم تمول إلا بنسبة ٥٧ في المائة، ما يترك فجوة تمويلية تفوق ربع مليون دولار.

على الصعيد الاقتصادي، ثمة مؤشرات متواضعة على إحراز تقدم. فمعدل التضخم ينخفض، وتباطأ تراجع النشاط الاقتصادي. واستقر سعر صرف العملة حاليا وبلغ ما كان عليه قبل الأزمة، بعد تذبذبه خلال عام ٢٠١١. يجب الحفاظ على زخم عملية الانتقال والتعافي في اليمن، عبر دعم قوي من المجتمع الدولي، سيما من الشركاء الإقليميين. خلال اجتماعات في الرياض ونيويورك، أكد شركاء اليمن التزامهم بتعهدات مالية فاقت ٧,٥ بليون دولار لمساعدته على التعافي الاقتصادي. إن المشاركة المستمرة لشركاء اليمن في التنمية، وتشكيل جهاز جديد للتنسيق داخل الحكومة لدعم تنفيذ التعهدات، سوف يساعدان في توجيه الأموال بفاعلية حتى يشهد اليمنيون تحسنا في حياقم اليومية.

وفي هذا الصدد، قد تمثّل اللّجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، بصفتها هيئة شاملة، جسر العبور إلى اليمن الجديد. لقد أمضيت وفريق عملي أياماً وساعات طويلة في العمل مع هذه اللجنة. وكان مصدر إلهام كبير لنا أنّ الشباب والنساء والمجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية وممثلي الجنوب والحوثيين، يشاركون فيها جميعاً بروح بنّاءة. حقاً، إنّ التشكيلة المتنوعة والعمل التداولي في اللجنة، الذي تسوده غالباً روح إيجابية ناجمة عن الالتزام الحقيقي لدى المشاركين، ساعداهم في التوصّل إلى قرارات مبنية على التوافق والتراضي.

قبل بضعة أيام، وصلت اللجنة إلى طريق مسدودٍ بشأن مسألة التمثيل وتخصيص مقاعد في المؤتمر. وبناءً على طلبها، قدّمت أفكاراً للمساهمة في تقدُّمِ عملية الحوار الوطني، مع التشديد على عدم وجود معادلة مثالية يمكنها إرضاء جميع الأطراف. ويسعدني أنه مع حلّ هذه المسألة الخلافية الأخيرة، أشرفت الساعات الطويلة والجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة على الانتهاء. وسوف تثمر جهودها قريباً تقديم تقرير نهائي، ووجود عناصر أخرى لاستكمال ضوابط المؤتمر وهياكله. وانسجاماً مع معايير الأمم المتحدة، نجحنا في دعم مطالب المجموعات النسائية المحلية بتمثيلهنّ في الحوار الوطني بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل.

وما فتئنا نواصل الدعم الفعّال لتحضيرات مؤتمر الحوار الوطني عبْر تمويل مبدئي من صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة. وقد أنشأنا الآن صندوقاً استئمانياً متعدد المانحين، لتنسيق نقل الدعم الدولي للعملية، وتشجيع جميع المانحين على المساهمة لضمان إطلاق مؤتمر حوار وطني فعّال في الوقت المناسب. وسنواصل المساعدة خلال فترة عملية صياغة الدستور وإجراء الانتخابات.

ويسرّني إبلاغكم بتشكيل اللجنة العليا الجديدة للانتخابات بقرار رئاسي. والالتزاماً بالجدول الزمني للعملية الانتقالية، من المهمّ أن تركّز هذه للّجنة على إعداد سجلّ انتخابي جديد. وقد يبدو الطريق نحو الانتخابات طويلاً وشاقاً.

ولكي تمضي البلاد قدُماً، لا بدّ من إقرار حقيقي بمظالم الماضي، واتخاذ الخطوات اللازمة لتضميد الجراح القديمة. ولدى اليمنيين شعور قوي بأنّ العملية الانتقالية ستبقى معلّقة في غياب جهود المصالحة، بما يشمل إعادة الحقوق للضحايا أو التعويض عليهم، وتقديم ضمانات بعدم تكرار المظالم وإنهاء الإفلات من العقاب. ومع أخذ هذه الأهداف في الحسبان، نأمل أن باعتماد مشروع توافقي معدَّل لقانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

إنّ العملية الانتقالية لا تزال مهدَّدة من الذين لم يدركوا بعد أن التغيير يجب أن يحدث الآن. فالمفسدون على اختلافهم لم يستسلموا. وما انفكوا يحرصون على عرقلة العملية الانتقالية والاستفادة من عدم الاستقرار. وفي الأيام القليلة الماضية، عاش اليمنيون مجدداً في الظلمة بدون كهرباء. وتبقى خطوط

أنابيب النفط والغاز عرضة للهجمات، ممّا يكبّد الخزينة اليمنية خسائر بمئات الملايين من الدولارات. ويتوقع العديد من اليمنيين أن يراقب مجلس الأمن بعناية أعمال المفسدين ويعمل على مساءلتهم.

وإننا سنواصل العمل بتعاون وثيق مع أعضاء مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي وسواهم من الشركاء الدوليين، وبالتحديد الهيئة الدبلوماسية النشيطة في صنعاء. ونحن نعوِّل على استمرار توافق مجلس الأمن، الذي أدّى دوراً جوهريا في دعم الانتقال السلمي في اليمن، وفي الحفاظ على سير العملية الانتقالية في إطارها الزمني المتَّفَق عليه.

ونحن جميعاً مصمِّمون على مواصلة دعم عملية انتقالية فريدة من نوعها في المنطقة، ترتكز على خريطة طريق واضحة، وتحظى بتأييد كبير من الشعب، كما تتيح فرصة المشاركة الفعلية للجميع – رجالاً ونساء وشباباً. إنها عملية انتقالية توفر رؤيا حقيقية نحو إطلاق القدرات التي نراها جميعاً في اليمن. ولكن بينما لا تزال هناك تحديات هائلة، فإنني مقتنع تماماً بأنّ اليمن يمتلك القدرة على أن يصبح بلداً مزدهراً، يتمتّع بالاستقرار، ويُحكَم وفقاً للإرادة الحقيقية لجميع سكانه وطموحاتهم.

لقد رافق التغيير في المنطقة في أغلب الأحيان تضحيات ما كان يجب أنّ تكون ضرورية، ولا يمكن إغفالها. لكنّ اليمنيين أظهروا لنا أنَّ زمن زمن استخدام السلاح، بصفته أداة لتلبية التطلعات المشروعة للمواطنين قد ولّى، وأنّ التحوُّل السلمي يمكن أن يولد من رماد النزاع. وكما لاحظ الأمين العام خلال زيارته إلى اليمن منذ أسبوعين، فإنّ اليمنيين واليمنيات تسلّحوا بمبادئ الحكمة والاحترام المتبادل والتفاعل السلمي، فتجنبوا بذلك جحيم النزاع الأهلي. فلْنواصل عملنا معاً لدعم هذا التحوّل العميق الذي تشهده البلاد.

الرئيس: أشكر السيد بنعُمر على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السير غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الرئيس والوفد المغربي على تولّيه الرئاسة لشهر كانون الأول/ديسمبر، ولكي أقدِّم الشكر الجزيل أيضاً للسفير هارديب سينغ بوري ووفده على قيادة الهند المتميزة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالأحداث. كما أود أن أعرب عن التقدير العميق للمستشار الخاص جمال بنعُمر على إحاطته الإعلامية وجهوده البارزة والتزامه الدؤوب منذ تعيينه في هذا المنصب.

لقد تحقق الكثير في اليمن منذ توقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١١. فاهتمام المجتمع الدولي، كما ظهر من خلال زيارة الأمين العام في الشهر المنصرم، والعمل الشاق المتواصل من جانب السيد بنعُمر، بدأ يؤتي ثماره. والخطوات الأساسية المقبلة لا بدّ أن تستفيد من إصلاحات الحكومة اليمنية وضمان تغيير ثابت ودائم يستجيب للحقوق الأساسية للشعب في الحرية والديمقراطية.

إنّ التحدي العاجل أمام اليمن هو البدء بمؤتمر حوار وطني شفّاف وشامل. والمملكة المتحدة ترحب بإعلان الرئيس منصور في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر عن البداية الوشيكة للمؤتمر وتوزيع المقاعد على المشاركين. والتحدي الآن ثلاثي: أولاً، ضمان أن يبدأ الحوار الوطني في هذا العام؛ وثانياً، أن يتصدّى لجميع التحديات الكبرى أمام اليمن؛ وثالثاً، أن يكون تمثيلياً للنساء والشباب وجميع الأحزاب السياسية. وينبغي للنتائج أن تفيد الأغلبية لا مجرَّد الأقلية. ويتعين على كل أولئك الذين يريدون أن يؤدوا دوراً في تشكيل مستقبل اليمن، أن يفعلوا ذلك عبْر مؤتمر الحوار الوطني.

إن تعيين لجنة انتخابات جديدة والتحضيرات اللاحقة من أجل الاستفتاء على الدستور وانتخابات عام ٢٠١٤،كلها أيضا أمور رئيسية في عملية الانتقال. ويجب عدم التأخير في

تحديث قائمة الناخبين. وهناك خطورة حقيقية تتمثل في عدم استعداد الحكومة اليمنية من حيث الوقت لإجراء الاستفتاء في الخريف المقبل، ومن شأن ذلك أن يتسبب بتأخيرات في الانتخابات الكاملة المقررة في أوائل عام ٢٠١٤. وهذا الحوار ستكون له آثار هامة على عملية الانتقال السياسي.

لقد قام الرئيس منصور بقيادة حملة عسكرية ناجحة في جنوب اليمن، واستعاد الكثير مما خسره البلد أمام القاعدة. وعلى الرغم من تلك النجاحات لا يزال يوجد قلق متزايد إزاء الهجمات التي تستهدف الأفراد العسكريين والشخصيات السياسية. وتدين المملكة المتحدة هذه الأعمال الجبانة التي لا محالة بأنها تؤذي اليمنيين العاديين. ولا بد من البحث عن المسؤولين عن هذه الأعمال وتقديمهم للعدالة.

وما برحنا نرى أعمالا سلبية ونستمع إلى بيانات ملهبة للمشاعر تصدر عن بعض الأفراد الذين وصفهم السيد بنعُمر بـ«المفسدين» الذين يريدون تغيير مسار عملية الانتقال السياسي ويحرمون أبناء الشعب اليمني مما هو حق لهم، أي التغيير والاستقرار ومستقبل مزدهر. والمملكة المتحدة تذكّر الذين يضمرون تعطيل عملية الانتقال السلمي بأن مجلس الأمن لن يتردد في تنفيذ تدابير بموجب المادة ٤١ لضمان إبقاء عملية الانتقال على مسارها كما جاء في القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢). وهذا مطلب لا يرضى الشعب اليمني بأقل منه.

إن نداء الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٣ يقدر بأن أكثر من ١٢ مليون يمني، أي نصف السكان تقريبا، هم الآن بحاجة ماسة للمساعدة. من الحيوي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه. لقد أطلقت مؤخرا حكومة المملكة المتحدة برنامج تغذية بمبلغ ٥٦ مليون دولار وبرنامج للأمن الغذائي قيمته ١٣ مليون دولار، مما سيساعد مليوني يمني. في أيلول/سبتمبر تلقت الحكومة اليمنية دعما سياسيا وماليا دوليا كبيرا في شكل مؤتمر الرياض لعقد التبرعات، واجتماع وأصدقاء اليمن الذي عقدوه هنا في نيويورك. وهذا يبين أن الجهود التي قام بها الرئيس منصور حتى الآن تحظى بتأييد كبير من المجتمع الدولي. وقد قال وزير خارجية المملكة المتحدة، بوصفه الرئيس المشارك، في ختام المؤتمر الوزاري لأصدقاء اليمن في نيويورك أن التحدي الآن يتمثل في ترجمة تلك التعهدات إلى أعمال ملموسة، وضمان التنفيذ السريع والفعال على الصعيد العملي في اليمن، لكي تبدأ بسرعة التعهدات بإحداث فرق في حياة الشعب اليمني. وما برحت تلك مهمة عاجلة.

في الختام، أود أن أردد ما قاله من فوره المستشار الخاص عن المدى الذي بلغته الأمور في اليمن خلال السنة الماضية. لقد حققنا تقدما بالانتقال من حالة الانقسام الحاد، والجمود السياسي، والقلاقل اليومية والصدامات المسلحة إلى عملية الحوار والانتقال الجارية حاليا. ولا تزال هناك تحديات هائلة والمستشار الخاص محق في إبرازها. إنهم يطالبون المجلس بمواصلة إمعان النظر الدقيق. ولكن لا ينبغي لهم حجب التقدم الذي تحقق. فاليمن يظهر قيمة انخراط أعضاء مجلس الأمن بهمة في منع نشوب الصراعات، وقد توحدت كلمتهم تأييدا للتطبيق الفعال للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام، وبشكل ملحوظ من خلال القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) الذي وفر دعما قويا لعملية الانتقال وأوضح استعداد المجلس للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير ردا على الأعمال التي تهدف إلى تقويض عملية الانتقال السياسي.

من خلال ما قام به الرئيس منصور وحكومة الوحدة الوطنية من عمل شاق وما تحليا به من تصميم ومثابرة ، وهو عمل تدعمه الأمم المتحدة وأصدقاء اليمن والمجتمع الدولي، أصبح الآن بالإمكان تحقيق مستقبل أكثر إيجابية للأجيال اليمنية.

السيد وانغ مِن (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئ المغرب على تولي رئاسة المجلس هذا

الشهر. وبفضل قيادتكم أعتقد أن عملنا لهذا الشهر، سيكون عملا مثمرا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وتهنئتي للسفير هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند، وأعضاء فريقه على العمل الرائع الذي أنجزوه خلال رئاسة الهند في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأود أيضا أن أشكر المستشار الخاص بنعُمر على إحاطته الإعلامية.

منذ أكثر من عام، من خلال الحوار والتشاور، نجحت الأطراف في اليمن في التوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ. وهذه عملية انتقال سياسية قادها بالكامل الشعب اليمني. وفي ضوء الحالة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية في اليمن، وارتكازا على احترام إرادة اليمن حكومة وشعبا، أصدر مجلس الأمن عدة بيانات رئاسية بشأن الحالة هناك واتخذ القرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

لقد أحرزت عملية الانتقال السياسي في اليمن تقدما وينفذ الشعب بحذر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ. فقد تم تشكيل لجنة عليا للانتخابات من أجل الاستفتاء، وسوف يبدأ قريبا مؤتمر الحوار الوطني. وقد وضعت الحكومة اليمنية استراتيجية وطنية وطورت خطة للتحول الانمائي توجز الخطوات اللازم اتخاذها من أجل التنمية في المستقبل. وترحب الصين بهذا.

وفي الوقت نفسه، فإن أي عملية إنمائية تنفذ في اليمن في المستقبل ستظل تواجه العديد من التحديات. أما فيما يتعلق بالكيفية التي يتم التعامل بها مع المسائل التي ذكرتها في المرحلة المقبلة، فأود أن أذكر النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي دعم اليمن في جهوده الرامية إلى تدعيم السلم والمضي قدما بالعملية السياسية. وينبغي للشعب اليمني أن يواصل قيادة العملية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة اليمن، واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، فضلا عن حقوق الشعب اليمني الذي اختار طريقه في التنمية. تؤيد الصين سائر الأطراف في اليمن بأن تقوم، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، بحل خلافاتها من خلال الحوار والتشاور، وأن تعمل على إطلاق مؤتمر الحوار الوطني في الوقت المناسب.

ثانيا، علينا أن ندعم جهود اليمن في الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم للحكومة في مجال تعزيز بناء القدرات من أجل القطاع الأمني، وضمان مكافحة انتشار الإرهاب والقضاء عليه وحماية أمن الدولة والسلامة الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة وثيقة أكثر مع الحكومة وأن يعتمد نهجا شاملا في التصدي للتهديدات الأمنية التي يواجهها اليمن وأن يساعد على القضاء على المرتع الخصب للإرهاب بهدف تحقيق الاستقرار والأمن في الأجل الطويل.

ثالثا، علينا أن نساعد اليمن على الإسراع في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لديه. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المتعلقة بتقديم العون لليمن ومساعدته على التغلب على التحديات الاقتصادية وتحديات التنمية الاجتماعية الكبيرة الراهنة والتخفيف من وطأة الاحتياجات الإنسانية لديه. كذلك فإن إحراز تقدم كبير في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي في اليمن يفضي إلى الانتهاء بسلاسة من العملية السياسية.

رابعا، علينا أن نواصل دعم المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام بان كي — مون والمستشار الخاص، السيد بنعُمر. وترحب الصين بالاستمرار في الدور الهام الذي يقوم به مجلس التعاون الخليجي في إيجاد تسوية مناسبة لهذه المسألة. وبوسع المجتمع الدولي أن ينسق مساعدته ودعمه للحكومة اليمنية من خلال أصدقاء اليمن.

إن الحكومة الصينية ما انفكت على الدوام تؤيد جهود الحكومة اليمنية الرامية إلى النهوض بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية. وطيلة السنوات وعلى مر

سنين ما برحنا، في حدود قدرتنا، نقدم المساعدة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن ومساعيه نحو تحسين رفاه شعبه. لقد استخدمت تلك المساعدة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين الحالة الإنسانية ومساعدة اليمن حكومة وشعبا على التغلب على الصعوبات التي تواجهه. وستواصل الصين تقديم ما بوسعها تقديمه من مساعدة من خلال مختلف الوسائل والعمل مع بقية المجتمع الدولي على تنفيذ الجهود الإيجابية من أجل مساعدة اليمن في التحرك قدما في عملية الانتقال السياسي وإعادة البناء الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس وأهنئ وفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأرجو أن تطمئنوا إلى دعمنا الكامل لكم. نشيد أيضا بوفد الهند على قيادته الرائعة التي أدار بها دفة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذي كان حافلا جدا بالعمل.

تشكر جنوب أفريقيا المستشار الخاص للأمين العام، السيد جمال بنعُمر، على إحاطته الإعلامية في المجلس اليوم. ومرة أخرى نثني على جهوده ونشجعه على مواصلة العمل مع الأطراف في سعيها إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الانتقال. ونرحب بصورة خاصة بالتقدم المحرز نحو التحضيرات لمؤتمر الحوار الوطني الذي كان من المقرر استئنافه في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كذلك، فإن الجهود التي يقوم بها السيد بنعُمر وأعضاء فريقه لدعم ذوي المصالح اليمنيين في تحضيراتهم من أجل الحوار الوطني فهي جهود جديرة بالثناء.

كما نقدر المحاولات الرامية إلى جعل الحوار الوطني شاملا بأكبر قدر ممكن بغية منع الخلاف المحتمل مع من قد يكونوا ساخطين إذا استبعدوا من العملية.

وصادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الأولى لاتفاق الانتقال السياسي التاريخي الذي وقعت عليه الأطراف اليمنية في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١. ومهد التوقيع على الاتفاق الطريق أمام سير الشعب اليمني في طريق بناء نحو انتقال سلمي للسلطة وإجراء الانتخابات والحوار الوطني والإصلاحات الدستورية. ونشعر بخيبة الأمل لأنه لم يتسن استئناف مؤتمر الحوار الوطني في تشرين الأول/نوفمبر على النحو المقرر أصلا، بسبب النزعات الانفصالية في الجنوب، التي واصلت عرقلة إحراز تقدم في العملية الانتقالية في البلد. ومع ذلك، نشيد باتفاق الأطراف على توزيع المقاعد في المؤتمر المقبل. وينبغي أن يعقد ذلك المؤتمر الهام في أقرب وقت ممكن لتمهيد الطريق أمام إنشاء نظام سياسي جديد في اليمن.

كما نرحب بإصدار المرسوم الرئاسي بإنشاء اللجنة العليا المعنية بالانتخابات والاستفتاءات، التي ستضطلع بدور هام في التحضيرات للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤.

ومن المحتمل أن يؤدي استمرار التوترات فيما بين الأحزاب السياسية إلى تعطيل العملية الانتقالية. ونناشد جميع أصحاب المصلحة اليمنيين تجاوز المواقف السياسية الضيقة والتركيز على الإطار الواسع المتعلق بتحقيق الوحدة والاستقرار في البلد. ونشجع السلطات اليمنية على تكثيف جهودها نحو إعادة توحيد السكان وتحقيق المصالحة بغية تضميد جميع الجراح وإنشاء مستقبل جديد خال من الأحقاد والشقاق. وينبغي أن يشمل جميع أصحاب المصلحة، لا سيما الشباب، في تلك العملية.

وكانت زيارة الأمين العام الأخيرة إلى اليمن لحظة تاريخية تشير إلى الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشعب اليمني في وقت احتياجه. ونكرر عبارات الأمين العام التي اقتبس منها: ”لا بد أن تكون هذه العملية لا رجعة فيها: فلا عودة إلى الوراء“

وينبغي إدانة الرئيس صالح وحلفائه على الدور التخريبي الذي يواصلون القيام به في السياسة اليمنية. وينبغي تثبيط الأنشطة التي تؤدي إلى نتائج عكسية، ولا بد من تحذير المسؤولين عن ارتكاب أعمال العدوان. ويثير القلق العميق تزايد أعداد الأنشطة الإرهابية في البلد. وعلى وجه الخصوص، نشعر ببالغ القلق حيال وجود تنظيم القاعدة وتوسعه، لا سيما في الجنوب. ومن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي السلطات اليمنية في التصدي لهذا التهديد، الذي من المحتمل أن ينتشر إلى بقية المنطقة إذا لم يكبح جماحه.

ولا يزال تدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية والإنسانية في اليمن مصدرا للقلق. ونناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم العاجل للتخفيف من حدة تلك الحالة. وفي ذلك الصدد، نرحب باجتماعات أصدقاء اليمن، التي لا تزال توفر فرصة للتعهد بتقديم دعم كبير للعملية الانتقالية.

إن اليمن اليوم مختلف الغاية عما كان عليه قبل عام. وقد أحرز تقدم كبير في انتقال البلد نحو تحقيق الديمقراطية والاستقرار. وجدير بالذكر أن نجاح الوساطة في اليمن كان، إلى حد كبير، ناجما من التعاون الايجابي بين الأمم المتحدة عموما ومجلس الأمن بصورة خاصة، والمنظمات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين. وعلى وجه التحديد، تكلم مجلس الأمن، وهو منقسم بشأن العديد من المسائل البالغة الأهمية، بصوت واحد وتعاون مع المنظمات الإقليمية، التي كان الأهم من بينها مجلس التعاون الخليجي. وذلك يدل على أننا بالعمل معا يمكن أن نحرز المزيد من النتائج.

وأخيرا، نؤيد فكرة قيام المجلس بزيارة إلى اليمن، ونشجع المجلس على زيارة اليمن في وقت مناسب. ونرى أن أي زيارة إلى اليمن ستعزز جهود الرئيس منصور للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل العملية الانتقالية. كما أن القيام بزيارة سيوضح لشعب اليمن أن المجلس يرافقه في انتقاله صوب مرحلة جديدة في تاريخ البلد.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر لكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وان اشكر السفير بوري وفريقه على قيادتهما للمجلس في الشهر الماضي. كما أود أن اشكر المستشار الخاص بنعُمر على إحاطته الإعلامية. ونقدر الأعمال الجدية التي قام بها لدعم الحوار الوطني والعملية الانتقالية الأوسع في اليمن.

وستركز ملاحظاتي اليوم على ثلاثة مجالات. أولا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الرئيس منصور وشعب اليمن والمجتمع الدولي بغية دعم حوار وطني ناجح. ثانيا، على المجتمع الدولي أن يعمل على ترجمة التعهدات الأخيرة لأصدقاء اليمن إلى معونة ملموسة تقدم من خلال إطار العمل للمساءلة المتبادلة. ثالثا، يجب أن نواصل معارضة من يسعون لتقويض تقدم اليمن.

وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى لمبادرة مجلس التعاون الخليجي والآلية التنفيذية للمبادرة، التي أرست الأساس للعملية الانتقالية في اليمن. ولبلوغ الأهداف التي حددت قبل عام، لا بد للرئيس هادي منصور وشعب اليمن أن يمضيا قدما في إجراء حوار وطني شامل وشفاف وحسن التوقيت لبناء توافق الآراء على المسائل الأساسية لمستقبل اليمن، بما في ذلك هيكلة الحكومة والإصلاح الدستوري.

ونرحب بالإعلان الأخير المتعلق بإحراز تقدم في تشكيلة الحوار الوطني، ونتطلع إلى أن نسمع المزيد من التفاصيل والإطار الزمني من أجل بدء الحوار. كما نشيد بجهود اللجنة التحضيرية والمستشار الخاص للأمم المتحدة لكفالة أن يشمل الحوار ممثلين لجميع عناصر المجتمع اليمني، بما في ذلك

الأحزاب السياسية والجنوبيون والحوثيون والنساء والشباب. وسيظل الاتصال والدعم الذي يقدمه المستشار الخاص بنعُمر أمرين هامين إذ يحول اليمن اهتمامه من التحضيرات للحوار إلى المسائل الموضوعية المتعلقة بالإصلاح.

والى جانب الحوار الوطني، يلزمنا أيضا أن ننظر في المسائل الأخرى الهامة لإنجاح الانتقال السياسي. ونرحب بمرسوم الرئيس منصور الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بتعيين لجنة عليا جديدة للانتخابات والاستفتاءات. ونأمل أن تمكن اللجنة لاستكمال قوائم الناخبين واستكمال الخطوات الأخرى اللازمة لإجراء الاستفتاء على الدستور في عام ٢٠١٣ والانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وعلى نحو منفصل، فان أي تركيز على العدالة الانتقالية سيشجع الخضوع للمساءلة وسيادة القانون وتحقيق المصالحة ويؤدي إلى زيادة توطيد الاستقرار في اليمن. ونتطلع إلى أن نسمع المزيد فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تلك المجالات.

وبافتقار نصف سكان اليمن تقريبا إلى الغذاء والخدمات الأساسية الكافية، لا يزال تقديم المساعدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار. وفي أيلول/سبتمبر، تبرع أصدقاء اليمن بمبلغ ٧ بلايين دولار لتعزيز الانتقال المستمر وتلبية الاحتياجات الأساسية لليمن. ونشيد بسخاء شركائنا الدوليين ونناشدهم متابعة تعهدهم لدعم الأولويات التي حددتها الحكومة اليمنية في إطار العمل للمساءلة المتبادلة. كما نحث المانحين على المساهمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٢، التي، كما علمنا، لم تمول سوى بنسبة ٥٧ في المائة، فضلا عن النداء لعام ٢٠١٣ المتوقع إصداره هذا الشهر. وزادت الولايات المتحدة، من جانبها، بأكثر من ضعف المساعدة التي تقدمها إلى اليمن، بما في ذلك تقديم ما يزيد على ١١٧ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية في العام المالي ٢٠١٢.

ومع أن المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية، فانه لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في اليمن بدون إحراز التقدم الاقتصادي. وتقيم الولايات المتحدة شراكة مع الحكومية اليمنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تشجيع التنمية المستدامة الطويلة الأجل وتعزيز النشاط الاقتصادي والإصلاح وزيادة فرص الاستثمار.

واحضر سفيرنا في اليمن مؤخرا بعثة تجارية إلى الولايات المتحدة، اجتمع خلالها قادة الأعمال التجارية مع الشركات والمنظمات في جميع أنحاء الولايات المتحدة لاستكشاف التعاون المحتمل في مجالات مثل الطاقة المتجددة ومصادر المياه. كما نقيم شراكة مع الوزارات اليمنية لتوسيع الخدمات الضرورية وتحسين الكفاءة ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. ويمكن لإحراز تقدم في تلك المجالات أن يسهم إسهاما كبيرا في توطيد الانتقال في اليمن.

كما أن على المجتمع الدولي أن يبقى عازما على مجابهة أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون وغيرهم ممن يحاولون وقف إحراز التقدم في اليمن. فالهجمات على المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المدنيين لا يمكن تبريرها، ونحن ندين تلك الأعمال الإرهابية بأقوى العبارات الممكنة.

كما أننا ندرك أيضا التضحيات الشخصية الهائلة، والتزام الشرطة والجيش اليمنيين، اللذين ساعدا على التصدي لأولئك الذين يحاولون استخدام العنف كوسيلة لمنع حدوث تغير إيجابي.

ووفقا لشروط آلية التنفيذ التي وضعها مجلس التعاون الخليجي، فإننا ندعم بقوة المرسوم الذي أصدره الرئيس منصور، والقاضي بإعادة هيكلة الجيش والمؤسسات الأمنية اليمنية، التي دعا إليها المجلس أيضا في القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢).

كما ندعو جميع اليمنيين لإظهار أنهم سوف يضعون مصالح اليمن الوطنية قبل الحسابات الضيقة، ويلتزمون بنص وروح اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي.

في أيار/مايو ٢٠١٢، وقع الرئيس أوباما أمرا تنفيذيا يسمح للولايات المتحدة باتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يسعون إلى تقويض العملية الانتقالية. وبعد ذلك بوقت قصير، أكد القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) استعداد المجلس للنظر في اتخاذ تدابير، بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة لنفس الغرض. وسوف نستمر في متابعة أي جهد يرمي إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية، والمرحلة الانتقالية السياسية، عن كثب، كما أننا على أهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء.

وقد خرج خلال العام الماضي، مئات آلاف اليمنيين رجالا ونساء إلى الشوارع، للمطالبة بالإصلاح بشجاعة. وأدت شجاعتهم إلى حدوث تحول تاريخي. إن الولايات المتحدة تلتزم ببذل قصارى جهودها لمواصلة دعم تلك التطلعات لتحقيق يمن ديمقراطي ومستقر ومزدهر.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن الهاني وأطيب التمنيات لكم خلال فترة رئاستكم، خلال هذا الشهر. تعلمون، سيدي الرئيس، أنه بوسعكم الاعتماد على دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أوجه عبارات ودية جدا، من التقدير والشكر للسفير بوري وفريقه، على الطريقة البالغة الفعالية، التي أدارا بها أعمالنا، خلال شهر حافل بالعمل. وأشكر أيضا الأمم المتحدة بصفة عامة لعرضها الحالة اليمنية علينا في هذا اليوم الصحو وكأننا في اليمن، وهو أمر أعتقد أنه مناسب جدا لمناقشتنا.

كما أود أن أشكر السيد بنعُمر على إحاطته الإعلامية، وخاصة على التزامه وجهوده المتواصلة فيما يخص دعم التحول الديمقراطي في اليمن. حيث أنه قدم لنا تقريرا كاملا للغاية، وصحيحا ودقيقا بشأن الحالة والإنجازات التي تحققت والتحديات المقبلة.

واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تقديرنا للأمين العام، على مساعيه الحميدة المستمرة. ونرحب بزيارته الأخيرة إلى اليمن، بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق التحول التاريخي في اليمن، كما نؤيد تأييدا تاما رسالة الثناء والتشجيع التي وجهها لشعب اليمن.

في الواقع، تحت القيادة القديرة للرئيس منصور، قطع اليمن شوطا طويلا خلال العام الماضي، رغم الصعوبات العديدة التي اعترضت ذلك. ولا تزال عملية الانتقال على المسار الصحيح إلى حد كبير، وقد جرى تطبيق العديد من المعايير المهمة، وكان آخرها الاتفاق المتعلق بتوزيع المقاعد في مؤتمر الحوار الوطني، وإنشاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات.

إننا نرحب ترحيبا حارا بتلك التطورات التي طال انتظارها، ونتطلع إلى الإطلاق المبكر لمؤتمر الحوار الوطني الذي يتيح إرساء عملية تشاركية وتمثيلية وشفافة وحقيقية، تنخرط فيها جميع مناطق ومجموعات وفئات المجتمع اليمني، بمن في ذلك النساء والشباب.

وعلى الرغم من الإنجازات العديدة المسجلة، فإن التحديات متعددة الأوجه. ولا تزال الأعمال الإرهابية الشنيعة، تحصد الأرواح وتدمر البنى التحتية العامة والاقتصادية. إن البرتغال تدين بشدة مثل هذه الأعمال، التي هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها ومكانها وزمانها، وأيا كان مرتكبوها، ونحن نؤيد تماما جهود اليمن فيما يخص مكافحة الإرهاب.

وبينما عاد الهدوء إلى أجزاء كثيرة من البلد، لا يزال الأمن مسألة مثيرة للقلق. إننا نرحب بإنجازات اللجنة المعنية بالشؤون العسكرية، ونشجع اتخاذ المزيد من التدابير لاستكمال إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة موحد ومحترف، حيث أن ذلك ضروري لضمان سلطة الدولة والقانون والنظام في أنحاء البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال من الضروري بشكل عاجل معالجة الحالتين الاقتصادية والإنسانية، رغم واقع إحراز بعض التقدم، كما سمعنا من السيد بنعُمر. ورغم عودة الكثير من الناس مؤخرا إلى منازلهم، لا يزال الآلاف مشردين ومحرومين من الاحتياجات والخدمات الأساسية. إننا قلقون بشكل خاص جراء معاناة مئات الآلاف من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، من سوء التغذية. ومما يثير القلق أيضا تقارير تفيد باستمرار تعطيل الهجمات على المدارس والاستيلاء عليها، لتعليم الأطفال، ونحن ندين ذلك بشدة.

إننا نرحب بالالتزام الذي تعهدت به حكومة الوحدة الوطنية بخصوص وضع حد لاستخدام الأطفال وتجنيدهم من قبل القوات المسلحة اليمنية، وندعو جميع الأطراف لإنهاء هذه الأعمال غير المشروعة على وجه السرعة. ويحدونا الأمل في أن يتيح مؤتمر الحوار الوطني إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة العدالة الانتقالية. وسيتعين إيجاد حل المظالم، لإنجاح تحول ديمقراطي وسلمي دائم. ومن ناحية أخرى، يتعين مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات. ويمكن لمؤتمر الحوار الوطني أيضا أن يوفر محفلا مهما، للاستجابة لمخاوف أولئك الذين نأوا بأنفسهم عن العملية، بشكل يحفظ سيادة ووحدة اليمن وسلامته الإقليمية.

وفي الختام، قطع اليمن شوطا طويلا، ولكن لا يزال هناك طريق طويل وصعب أمامه، كما أشار إلى ذلك السيد بنعُمر. وندعو جميع اليمنيين للبناء على التقدم المحرز خلال العام الماضي والمضي قدما في اتجاه المرحلة التالية من العملية الانتقالية، التي يتعين خلالها التوصل إلى عدد من الإنجازات البارزة. ويشمل ذلك أولا، عقد مؤتمر حوار وطني شامل للجميع، وثانيا، إجراء إصلاح دستوري وانتخابي، من أجل الإعداد لانتخابات عامة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤؛ وثالثا، اتخاذ خطوات لمعالجة مسألة العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية.

ولن يكون من السهل تحقيق تقدم منتظم بشأن هذه المسائل المعقدة والحساسة. ويجب على المجتمع الدولي من ثم أن يواصل دعم شعب اليمن. كما يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص التحلي باليقظة والتأكد من التزام جميع الأطراف بالقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و٢٠٥١ (٢٠١٢). إن التنفيذ الكامل لتلك القرارات أمر ضروري لتحقيق تحول سياسي سلمي وشامل ومنظم بقيادة يمنية، يلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة للتغيير السلمي، وإجراء إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي حقيقي.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود تهنئتكم سيدي، ووفد بلدكم، على اضطلاعكم برئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى لكم كل النجاح، في رئاستكم للمجلس، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. كما أود أيضا أن أشكر الزملاء على كلماتهم الرقيقة فيما يخص رئاسة الهند للمجلس خلال الشهر الماضي.

وأشكر المستشار الخاص جمال بنعُمر على إحاطته الإعلامية الشاملة بخصوص التطورات الأخيرة الحاصلة في اليمن، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى صنعاء، من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق الذي أبرم بوساطة من مجلس التعاون الخليجي.

قبل عام تقريبا، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)، واجه اليمن حالة خطيرة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية. فمن جهة، أحبطت تطلعات الشعب اليمني للتحول الديمقراطي وتحقيق مستقبل مستقر وآمن، جراء الانقسامات الحاصلة بين الطبقة السياسية. ومن جهة أخرى، وسعت الجماعات المتطرفة والإرهابية، وبعضها مرتبط بتنظيم القاعدة، من وجودها في أجزاء مختلفة من البلاد، وخاصة في

الجنوب. وأدت الصدامات بين فصائل مختلفة من الجيش إلى سقوط مئات الضحايا من اليمنيين.

وبفضل التأييد الجماعي للمجتمع الدولي، الراسخ في مجلس الأمن، نجحت الجهود التي بذلها مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى توقيع اتفاق بين الأطراف اليمنية الرئيسية. وإنه لشرف للشعب اليمني وقيادته، تحقيق البلد تقدما مطردا فيما يخص تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية. ونشيد بالرئيس منصور، الذي أسهمت قيادته للعملية الانتقالية بشكل كبير في تحويل حالة اليأس إلى حالة أمل في تحقيق يمن مستقر وآمن وديمقراطي ومزدهر. كما نود أيضا أن نهنئ الشعب اليمني على تصميمه على مواجهة التحديات الراهنة من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية.

إن الهند تقف إلى جانب شعب وحكومة اليمن في انتقالهما صوب مستقبل مستقر وآمن ومزدهر وديمقراطي. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز خلال العام الماضي، لا يزال اليمن يواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية.

وما زالت الحالة السياسية دقيقة. فالأحزاب السياسية وأصحاب الشأن في المنطقة لم يتغلبوا بعد على الخلافات بشأن قضايا هامة، ومنها العدالة الانتقالية والمصالحة. وأدت هشاشة الحالة إلى تعقد الأوضاع الإنسانية التي تؤثر على قرابة ١٠ ملايين يمني.

وما فتئ تنظيم القاعدة والمجموعات المتشددة المرتبطة به تشن الهجمات ضد مؤسسات الحكومة ومسؤوليها. كما أن المتشددين من أبناء القبائل يواصلون الأعمال العدائية في الأجزاء الجنوبية والشمالية من اليمن. ونحن ندين جميع الأعمال الإرهابية والعنف في اليمن بشدة، ونحث كل الجماعات على أن تلقي السلاح جانباً وأن تنضم إلى العملية السياسية لحل مشاكلها.

كما أننا نؤيد تماماً الاستقلال السياسي لليمن وسيادته وسلامته الإقليمية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة لحكومة اليمن في كفاحها ضد الجماعات الإرهابية وفي جهودها من أجل استقرار الحالة الأمنية.

وقد أحطنا علماً باتخاذ الحكومة اليمنية عدة مبادرات مهمة لإعادة هيكلة القوات المسلحة، وتعيين لجنة انتخابية جديدة واستئناف الأنشطة الاقتصادية. واللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني تنخرط في حوار جاد وشامل بين كل أصحاب الشأن وقد بلغت المراحل الأخيرة من عملها. كما تنخرط الأحزاب السياسية بنشاط في حوار يستهدف حل الخلافات حول القانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. ونأمل أن يضمن مؤتمر الحوار الوطني مشاركة كل أصحاب الشأن المعنيين، بما في ذلك المجموعات الشبابية والنسائية وتمرد الحوثيين والتمرد في الجنوب والمجتمع المدني. كما نأمل أن تمهد تلك المبادرات لإجراء الاستفتاء بشأن الدستور في عام ٢٠١٣ والانتخابات في أوائل عام ٢٠١٤، كما يتوخى في اتفاق الانتقال.

وللهند علاقة تاريخية وممتدة مع اليمن. وقد شاركنا مع اليمن في تنمية الموارد البشرية والإنسانية وفي مختلف مجالات بناء القدرات. وعلاوة على مشاركتنا في إطار مجموعة أصدقاء اليمن، يسر الهند أن تنظر في اقتراحات محددة للتعاون مع حكومة اليمن، خاصة في مجالات التدريب وبناء القدرات وتنظيم المشاريع والتنمية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات في إطار ترتيبات التعاون الثنائي. كما قدمت الهند شحنات من الأرز بقيمة مليوني دولار وسترسل في القريب العاجل شحنة أخرى من القمح بنفس القيمة. وفضلاً عن ذلك، ستزود الهند اليمن بالأدوية بقيمة مليوني دولار. والهند مستعدة لتقديم تسهيلات ائتمانية للمشاريع والبرامج التي يعتبرها اليمن ملحة وضرورية، في

إطار التسهيلات الائتمانية المقدمة لأقل البلدان نمواً. وتوفر رابطة التعاون الإقليمي لبلدان حافة المحيط الهندي إطاراً آخر للتعاون مع اليمن.

ختاماً، أود أن أؤكد أن استمرار دعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية لليمن، لأنه يرسخ المكاسب التي تحققت خلال العام الماضي. ونتمنى لشعب اليمن الصديق استمرار التقدم والسلام والرفاه، مؤكدين له دعم الهند لبلده إذ يجتاز مرحلة حاسمة في تاريخه.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، وشأني شأن الآخرين، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر الفريق المغربي في مجلس الأمن، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر، مؤكدين لكم ولفريقكم على كامل دعمنا. وأود أن أثني على السفير بوري وفريقه على حسن القيادة في شهر كان حافلاً بالتحديات. ونتقدم بالشكر الجزيل أيضاً للسيد بنعُمر على إحاطته الممتازة. وسيكون هذا على الأرجح بياني الأخير بشأن الحالة في اليمن، حيث أن عضوية بلدي في المجلس ستنتهي عما قريب، للأسف. لذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبدأ بثلاث ملاحظات عامة.

أولاً، عندما ووجهت المظاهرات السلمية في صنعاء بالعنف في أوائل عام ٢٠١١، كان وفد بلدي بين من طالبوا في وقت مبكر بعمل مناسب من جانب مجلس الأمن. ولم يقاسمنا الجميع هذا الشعور بالإلحاح، ولكن بمرور الوقت، لم يعد هناك مجال للشك في أن هذا هو التصرف الأمثل. وبمواجهة الحالة على أرض الواقع، فقد بيّنا أن المجتمع الدولي يراقب الموقف. ويبين ذلك أيضاً أن التصرف المبكر من جانب المجلس يمكن أن يساعد على منع تصعيد النزاع أكثر من ذلك. والإحاطات الإعلامية المستكشفة للأفاق التي قدمتها إدارة الشؤون السياسية أثبتت أهميتها المحورية في هذا الصدد.

ثانياً، في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وافق المجلس بالإجماع على اتفاق الانتقال الذي توصل إليه مجلس التعاون الخليجي، الذي مهد لعملية انتقال ديمقراطية. وليس سراً أن التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس لم يكن سهلاً. فكان من رأي البعض أن المجلس ينغمس في تدخل لا داعي له في شؤون داخلية، وإن كان ذلك هو التصرف السليم. وإنني مقتنع بأن تصديق المجلس المتحد على اتفاق الانتقال الذي توصل إليه مجلس التعاون الخليجي هو الأمر الذي كان له أثره على أرض الواقع. والمؤسف أن ذلك يتناقض بشكل صارخ مع الحالة في سوريا، حيث ما زال توافق الآراء في المجلس بشأن اتخاذ إجراءات فعالة بعيد المنال.

ثالثاً، إن ما يقوله المجلس وما يفعله يهم الشعب في اليمن، وهو ما يسجله من يحرصون على عودة عقارب الساعة إلى الوراء. ولذلك، فقد شارك وفدي في تقديم القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) في حزيران/يونيه. وفي هذا القرار، لم يكتف المجلس بالإعراب عن كامل دعمه لعملية الانتقال، تحت قيادة الرئيس هادي منصور، بل حذرنا أيضاً من قد يعرقلوها من العواقب التي سيواجهونها. ولا بد أن يبقى المجلس مشاركاً عن كثب فيما يتعلق بالحالة في اليمن. وإذا اقتضت الضرورة، سيتعين على المجلس أن يتخذ الإجراء الملائم.

ويمكننا اليوم أن نقر بما أُحرز من تقدم. فهذا، في المقام الأول، هو إنجاز الشعب اليمني، وخاصة شبابه الذي هب من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة. وقد توج كفاحه بمنح جائزة نوبل للسلام للسيدة توكل كرمان. وعلينا أن نتأكد من تلبية تلك المطالب المشروعة للشعب اليمني. ولا رجعة بأي حال عن التقدم المحرز حتى الآن. فقد شهدنا بالفعل محاولات عديدة من جانب الحرس القديم في الجهازين السياسي والأمني لمقاومة التغيير أو حتى اختطاف العملية. ولذلك، فإن عملية الانتقال في اليمن تتطلب دعماً دولياً مستمراً من مجلس الأمن وما وراءه.

والأمم المتحدة تؤدي دوراً محورياً. والأمين العام بان كي – مون والمستشار الخاص جمال بنعُمر يستحقان دعمنا. وقد اعترفت اليمن، حكومة وشعباً، بجهودهما خلال زيارتهما الأخيرة لصنعاء. وفي اجتماع مجموعة أصدقاء اليمن في نيويورك في أيلول/سبتمبر، أكد المجتمع الدولي أيضاً التزامه بدعم الشعب اليمني في مسيرته إلى الديمقراطية.

إن الحوار الوطني المتوازن والشامل للجميع تماماً عنصر أساسي لنجاح عملية الانتقال في اليمن. وإحراز تقدم في هذا الصدد مطلب ملح. ونرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة التحضيرية في الأسبوع الماضي بشأن المسائل العالقة المتبقية، بدعم من السيد بنعُمر وفريقه. ونشجع كل الأطراف ذات الصلة على المشاركة بفعالية حتى يتسنى لمؤتمر الحوار الوطني أن يبدأ أعماله دون مزيد من التأخير. وبلدي سيواصل دعم تلك الجهود ميدانياً.

ختاماً، أود أن أسلط الضوء على الزيارة المهمة التي قامت بها لصنعاء في الأسبوع الماضي السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح. فمكافحة تجنيد الأطفال الجنود من أهم الشواغل قديمة العهد لحكومة بلدي، بما في ذلك خلال فترة عملنا هنا في المجلس. ونرحب بالالتزام الذي قطعه على نفسه الرئيس منصور بحظر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة النظامية، وندعو المجموعات المسلحة إلى أن تحذو نفس الحذو. ودعا إلى ذلك أيضاً القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢). وأخيراً، أود أن أؤكد للشعب اليمني ولزميلي، السفير جمال عبد الله السلال، أن بلدي سيبقى شريكا يعول عليه لليمن بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما زالت هناك حاجة شديدة لعمل متكامل بشأن التسوية اليمنية بمشاركة فعالة من جانب الأمم المتحدة. فذلك يبين مزايا نموذج المشاركة الشاملة التي تنتهج فيها أطراف خارجية فاعلة سياسة منسقة وتوجه رسائل متطابقة لأطراف التراع، بما يحول دون تفاقم المواجهة، مع عدم فرض وصفات حلول جاهزة في الوقت نفسه. ونتيجة لذلك، فإن تسوية الكثير من المسائل المدرجة في جدول الأعمال السياسي الداخلي تكون أقل إيلاماً.

وإذ نحلل الحالة في اليمن، فإننا نرحب بالسياسة التي تنتهجها قيادة ذلك البلد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الرياض للانتقال المبرم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن الانتقال السلمي للسلطة.

ننوه بجهود صنعاء الرامية إلى المضي قدما بعملية الانتقال السياسي، على أن تعطى الأولوية في الأجل القصير لعقد مؤتمر حوار وطني. وروسيا مستعدة لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى السلطات اليمنية في تنفيذ تلك المهمة، في سياق مشاركة ١٠ دول مراقبة تضطلع برصد الحوار الوطني وضمان تنفيذ اتفاق يمني داخلي بشأن الانتقال السلمي للسلطة.

ونعمل بنشاط على تعزيز الاتصالات بزعماء القوى السياسية الرئيسية في البلد، وبخاصةً في الجنوب، فضلا عن حثهم على التحلي بقدر أكبر من المرونة والتعاون. فمن الأهمية بمكان عدم المساس بالتوازن الهش القائم بين القوى السياسية في اليمن عشية انعقاد المؤتمر. ولكي نتجنب ذلك السيناريو، فإنه يجب علينا أن نعزز الدعم الخارجي السياسي والمعنوي للعملية السياسية في الجمهورية اليمنية، كي تكون عملية لا رجعة عنها. ونرحب بالتوصل إلى قرار – بمساعدة من المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، السيد بنعُمر – بشأن مسألة الحصص بالنسبة للمشاركين في تلك الممارسة الأساسية.

ويجب على اليمنيين في هذا المنعطف الحاسم التوحد في دعمهم للرئيس منصور من أجل إحراز النجاح في تنفيذ التغييرات اللازمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقبل كل شيء وضع واعتماد دستور جديد،

وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام ٢٠١٤ تتسق مع ذلك الدستور . ونرحب في ذلك الصدد بالأنباء التي أبلغ عنها بشأن التوقيع في وقت متأخر من الشهر الماضي على مرسوم رئاسي بإنشاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات. وتجب الاستعاضة بالخلافات السياسية في اليمن بطريقة تكفل مشاركة جميع الجهات الفاعلة في العمل بطريقة منسقة وتتوخى الحذر من أجل معالجة كافة القضايا الملحة في البلد.

ولا تزال كفالة توفر الأمن تشكل مسألة ملحة. وندين بشدة ذلك العمل الإرهابي الذي قام به أشخاص مجهولون في صنعاء في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي تسبب في وفاة الملحق العسكري في سفارة المملكة العربية السعودية وحارسه الشخصي. وتجب مساءلة الجناة ومدبري ذلك الهجوم من قبل قطاع الطرق على موظفي بعثة دبلوماسية أجنبية وفقا للأصول، فضلا عن كفالة حصانة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين، في امتثال صارم لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. وتثبت المأساة التي حدثت في صنعاء مرة أخرى حقيقة أساسية مفادها أنه لا وجود لإرهابيين أخيار وآخرين أشرار. وبغض النظر عن أسباب وخلفيات تلك الجرائم، فإنه تجب إدانتها بقوة إجمالا. فلا يمكن تطبيق معايير مزدوجة لتبرير تلك الجرائم.

تواجه الحكومة اليمنية تحديات عديدة، بما فيها استمرار القتال ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والتغلب على الأزمة الإنسانية المأساوية، والقضاء على الفقر والبطالة، وضمان توفير الخدمات الأساسية للسكان، ومساعدة اللاجئين والمشردين داخليا. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة تنفيذ مجموعة كاملة من الإصلاحات الاجتماعيةالاقتصادية على وجه السرعة. وقد أصبح ذلك مسألة حرجة الآن.

ويجب على المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الاضطلاع بدور هام في تلك الجهود. وقد كان الاجتماعان الوزاريان الثالث والرابع لمجموعة أصدقاء اليمن، اللذان عقدا في الرياض ونيويورك في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر على التوالي مثمرين للغاية. ويجب تعزيز النتائج التي خلصت إليها مثل تلك الأحداث وزيادتها.

ونرى أن الجهود التي يبذلها المستشار الخاص السيد بنعُمر في العمل مع القوى السياسية اليمنية تكتسي أهمية بالغة. ونتطلع إلى مثل هذا العمل الفعال والمستمر من أجل التصدي للمهام الملحة التي يواجهها اليمن بصورة مستمرة.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ وفد المغرب على توليه رئاسة المجلس. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعمنا الكامل وأتمنى لكم كل التوفيق في عملكم الهام.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير هارديب سينغ بوري ممثل الهند والوفد المرافق له لقيادته الممتازة لعمل المجلس في الشهر الماضي. كما أشكر السيد بنعُمر على إحاطته الإعلامية.

في العام الذي انقضى منذ توقيع اتفاق التحول التاريخي الذي وضع اليمن على طريق الديمقراطية، خطا البلد خطوات كبيرة في هذا الاتجاه. ولا بد من تهنئة حكومة وشعب اليمن على التقدم المحرز حتى الآن، وعلى تصميمهم على المضي قدما ببلدهم. من الواضح أن ما تم تحقيقه يجب أن يكون موطدا وأنه ينبغي مواصلة الجهود لتنفيذ عملية الانتقال السياسي الشامل بقيادة اليمن الذي يلبي المطالب المشروعة للشعب وتطلعاته.

الدعوة إلى عقد مؤتمر شامل للحوار الوطني، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، وفقا للمرحلة الثانية من عملية

الانتقال، يتخذ أهمية خاصة. نتائج الحوار حيوية أيضا لصياغة الدستور وإجراء الانتخابات العامة التي ستجرى في عام ٢٠١٤.

يجب على المجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة للشعب اليمني في تحقيق تلك الأهداف. وكررت الزيارة التي قام بها الأمين العام لليمن تأكيد الدعم الدولي لعملية الانتقال السياسي في البلد.

أذربيجان ترحب أيضا بالاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، والذي تعهد بأموال إضافية لدعم العملية الانتقالية في اليمن. ونحن نقدر جهود السيد بنعُمر المستشار الخاص للمساعدة في ردم الخلافات بين مختلف المجموعات وتقديمها إلى الحوار. يجب التأكيد على أن التعامل مع كل القوى والجماعات السياسية حيوي لجعلها قادرة على التعبير عن توقعاتها من هذه العملية.

وفي ضوء ذلك، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تحديد حصص للأحزاب السياسية والجماعات الأخرى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني. يجب على جميع القوى السياسية في اليمن أن تدرك أن عملية الانتقال الناجحة تعتمد على مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢).

وجود الجماعات المتمردة في شمال اليمن والمجموعات المتصلة بتنظيم القاعدة في جنوب البلد لا يزال يشكل تهديدا رئيسيا لأمن اليمن واستقراره. إن تكثيف الهجمات الانتحارية ضد الجيش اليمني من قبل تلك الجماعات، فضلا عن اشتباكات جديدة اندلعت بين قوات الجيش اليمني والجماعات المتعلقة بالقاعدة في أبين في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، أدى إلى تفاقم المخاوف المشروعة. مرة أخرى، نود أن نعرب عن دعمنا لرئيس وحكومة اليمن للجهود الحثيثة في مكافحة التهديدات الإرهابية.

الحالة الإنسانية في البلد لا تزال قاسية، على الرغم من أن تعهدات المانحين المالية مؤخرا تقدم بعض التخفيف من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي

يواجهها السكان المحتاجون. يجب عمل المزيد في هذا الصدد. مشكلة النزوح الداخلي في شمال اليمن مقلق ويمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا على الدولة. ومع ذلك فمن المشجع أن نشهد عددا متزايدا من الأشخاص المشردين داخليا العائدين في جنوب البلد. وفقا لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهذا هو أول انخفاض كبير في نزوح منذ مايو ٢٠١١، عندما اندلع القتال بين القوات الحكومية والمسلحين في الجنوب.

في الختام، نود أن نكرر ذكر دعم أذربيجان الكامل لسيادة اليمن وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وأن نعرب عن أملنا بأن العمل العنيد من السلطات اليمنية والدعم المتواصل من المجتمع الدولي سيحققان أفضل النتائج الممكنة للانتقال الناجح في اليمن.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أشارك زملائي في تهنئة بالغة الحرارة لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. نحن على يقين من أن قيادتكم وكفاءتكم ستجلبان إلى المجلس كل الحيوية التي تعرف بها. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للسيد هارديب سينغ بوري سفير الهند، وكامل فريقه على قيادتهم والطريقة الجادة جدا التي أداروا بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

أود أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن جمال بنعُمر وأن أثني عليه على ما يقوم به من عمل بالغ الأهمية في ذلك البلد. ونأسف أسفاً شديدا لعدم إمكانية قيام بعثة مجلس الأمن إلى اليمن المزمعة، بيد أننا ندرك عظِم تأثير السيد بنعُمر ومشاركته في العملية برمتها. إننا نرى تقدما كبيرا في ما أوضحه لنا اليوم من تطورات، ومرور الذكرى السنوية الأولى

للتوقيع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في الرياض على اتفاق نقل السلطة التاريخي الذي وضع حدا للعنف في اليمن ووضع البلد على طريق التحول الديمقراطي.

لقد تصرف الشعب والحكومة اليمنيان بشجاعة وبحزم في الوقت المناسب لإنقاذ البلد من الحرب الأهلية. وكما قال الأمين العام في زيارته التي قام بها مؤخرا لصنعاء، فإن عملية التغيير التي بدأت لا رجعة فيها. وننوه بالتزام الأمم المتحدة القوي وبدورها المهم في ما أحرز من تقدم حتى الآن في اليمن. إن شعب وحكومة اليمن يحتاجان ويستحقان دعمنا الكامل في بناء مجتمع أكثر ديمقراطية وازدهارا وتشاركيةً.

في رأينا أن بناء أسس قوية للانتقال الديمقراطي الذي تشهده اليمن في ظل قيادة الرئيس منصور وحكومة الوحدة الوطنية يتطلب حواراً وطنياً تشاركياً شاملاً، وتضمين نتائج ذلك الحوار في العملية الدستورية المقرر الفراغ منها بنهاية ٢٠١٣، ما سيفضي إلى إجراء انتخابات عامة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

لذلك يسعدنا أنه من خلال المناقشات التي دارت في اللجنة التحضيرية قد تمّ التوصل إلى اتفاق على التعيينات لشغل مقاعد مؤتمر الحوار الوطني. من مقاعد المؤتمر البالغ عددها ٥٥٦ مقعداً، اقترح المستشار الخاص تخصيص ١١٢ للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، و٨٥ للحوثيين، و٤٠ للنساء و ٤٠ للشباب، ما سيمكن من التغلب على حالة الجمود التي طال أمدها. ونثني على ما بذلته الأطراف المعنية من جهود مخلصة مهدت الطريق لجعل الحوار الوطني فعالا، وواسعا وبناء وتشاركيا.

نرحب بالتقارير الواردة مؤخرا من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجنيف ومفادها أن الكثيرين من الأشخاص المشردين داخليا بدؤوا يعودون إلى ديارهم في جنوب اليمن. ووفقا لتقارير المكتب، فقد عاد في الأشهر الأربعة الماضية أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص، وهو ما يمثل أول انخفاض كبير في عدد المشردين داخليا منذ أيار/مايو ٢٠١١. في حال استمر ذلك الاتجاه، فسوف يحتاج إلى الدعم المتواصل والمخلص من المجتمع الدولي – لا سيما أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون مشردين بسبب الصراع بين القوات الحكومية اليمنية وجماعة الحوثي الذي استمر لما يقرب من ١٠ أعوام حتى الآن.

علينا أن نبذل قصارى جهدنا لنكفل الأمن والاستقرار في اليمن. لذا فإننا نرحب بالتعهدات المهمة التي قطعتها مختلف الجهات المانحة في الاجتماع الذي عقدته مجموعة أصدقاء اليمن في ٣ أيلول/سبتمبر في الرياض لدعم إعادة الإعمار، ولتوفير البنية التحتية الأساسية والاحتياجات من المساعدة الإنسانية، ولتوطيد الأمن والاستقرار في اليمن. من الضروري أيضا التصدي للمشاكل البالغة الأهمية مثل الحوار السياسي والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٤.

شهد اليمن تغييرا عميقا منذ وصول الرئيس منصور إلى السلطة في شباط/فبراير الماضي. ومع ذلك، فإن العديد من آثار الماضي لا تزال قائمة، خاصة في الجيش، ويجب التغلب عليها. نلاحظ أن الرئيس منصور، في إطار تحقيق السيطرة المركزية على القوات المسلحة، أصدر سلسلة من القرارات في آب/أغسطس وضع بموجبها بعض الفِرق والألوية في الحرس الجمهوري والفرقة الأولى المدرعة تحت سلطته.

نكرر إدانتنا الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر ولقي فيه ١١ شخصا على الأقل حتفهم. وندعو جميع الأطراف الفاعلة في اليمن إلى نبذ العنف بجميع أشكاله ومظاهره، ونحثها على القيام بدور بنّاء في تنفيذ اتفاق عملية الانتقال.

تظهر الاعتداءات المستمرة في جنوب اليمن التي أزهقت أرواح العديد من الضحايا بوضوح الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن إعادة تنظيم القوات المسلحة بالدولة. ولا تزال التقارير عن النفوذ الواسع لتنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية مدعاة للقلق. نحن ندرك هشاشة العملية الانتقالية. لذا فإننا ندعو

السلطات إلى أن تلتزم التزاماً لا نكوص عنه بإنشاء مؤسسات قوية والقيام بعمليات أكثر انفتاحا وشمولا من أجل كفالة الاستقرار في اليمن على المدى الطويل.

لا بد لمستقبل الديمقراطية في البلد من حوار وطني يقوده اليمنيون بأنفسهم. على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ألا ينفكا يؤكدان بصوت واحد دعمهما لعملية الانتقال الفريدة من نوعها التي تتمتع بدعم أغلبية السكان في اليمن.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي المملكة المغربية رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وأتمنى لكم كل النجاح، مؤكداً لكم دعم وفدي الكامل. وأود أيضا أن أهنئ السفير بوري، ممثل الهند، على قيادته المتميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي. أود أيضا، مثلما فعل الكثير من المتكلمين، أن أشكر المستشار الخاص للأمين العام لليمن، السيد بنعُمر، على إحاطته.

وأود التركيز على ثلاث نقاط: الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية للحالة. على المستوى السياسي، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية للتوصل إلى اتفاق سياسي يقوم على المؤسسات الديمقراطية. في ذلك السياق، تشيد توغو إشادة خاصة بقرار الرئيس منصور في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر القاضي بإنشاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. إن إنشاء اللجنة خطوة مهمة على طريق إجراء الانتخابات القادمة، التي سيشارك فيها جميع اليمنيين، ونأمل أن تكون سلمية وذات مصداقية.

ونعتقد أن من واجب الطبقة السياسية اليمنية أن تحافظ على ما تحقق حتى الآن من إنجازات في المرحلة الانتقالية وأن تعززه. لا يمكن أن يتحقق هذا التعاون، الذي ندعو إليه عن اقتناع، إلا من خلال حوار وطني شامل يعتبره المجتمع الدولي أفضل إطار لنقاش يتركز على اعتماد اتفاقات بالتراضي لإعادة تحديد مستقبل البلد. يجب أن يمكن هذا الحوار الوطني أيضا من تناول جميع المسائل، خصوصا تلك التي تتعلق بالوحدة اليمنية والمصالحة بين جميع أبناء اليمن وبناته.

لذا فإن توغو تحث جميع المجموعات السياسية والعسكرية، خصوصا الحراك الجنوبي وقادته، على الاستجابة على وجه السرعة لدعوة الرئيس منصور للعودة إلى الحوار، الذي يمكن أن يخفف ما يحققه من نجاح المناخ الاجتماعي المتوتر في البلد ويقنع مختلف الأطراف الفاعلة بالموافقة على بعض المسائل الأساسية.

نثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام للعمل مع السلطات اليمنية على إطلاق الحوار الوطني. وكانت رحلته إلى اليمن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر دليلا على التزامه بمساعدة البلد على حل جميع نقاط الخلاف العالقة عن طريق الحوار البناء. ونحث الرئيس منصور والحكومة اليمنية على مواصلة جهودهما لإطلاق مؤتمر حوار وطني فعال، على الرغم من كل العقبات التي تواجه عقده.

من رأي وفد بلدي أن على مجلس الأمن أن يساعد السلطات اليمنية في إيجاد حلول جديدة لمطالب المجموعات الجنوبية، التي لا تزال تؤخر عقد المؤتمر.

ولا تزال الاتصالات بين الحكومة وتلك الجماعات طريقا يتعين استكشافه.

وبالنسبة للحالة الأمنية، ترحب توغو بالجهود التي أدت إلى تناقص العنف في الأسابيع الأخيرة. لكننا، ندين بقوة هجوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في صنعاء، الذي أودى بحياة دبلوماسي سعودي وحارسه اليمني. ونناشد جميع اليمنيين نبذ العنف والعمل معا لإعادة بناء بلدهم. وردا على تلك الأعمال الإرهابية، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى أن تعيد الدول تأكيد دعمها للسلطات اليمنية عن طريق إقناعها

ببذل قصارى جهدها لمكافحة هذه الآفة والقضاء عليها. لن تنجح هذه المكافحة إلا إذا تم حل مشكلة الانقسامات داخل الجيش، بما يتيح مجالا لإعادة هيكلته.

وفي ما يتعلق بالكفاح في سبيل السلام والأمن في اليمن، شجعنا وعد الرئيس منصور إنهاء تجنيد الأطفال من جانب القوات الحكومية. ويجب أيضا أن تنبذ الجماعات المسلحة الأخرى تجنيد الأطفال، الذي يشكل انتهاكا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وعلى الصعيد الإنساني، لا تزال الحالة مصدر قلق، رغم مساهمات البلدان المانحة. وفي حين نتوجه إليها بالشكر على سخائها، ندعو المجتمع الدولي، خاصة أصدقاء اليمن، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية للاجئين. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي تناول حالة المرأة اليمنية، في ضوء التقارير التي تفيد بأن أربع يمنيات من بين كل خمس شهدن حالتهن تتدهور خلال الأشهر الاثنا عشر الماضية.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أنضم إلى زملائي في تقديم التهنئة لكم، سيدي، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر. وأتمنى لكم النجاح الكامل الذي تستحقونه، وإنني على يقين من أنكم ستقومون بدور متميز في المجلس. كما نشكر الوفد الهندي على رئاسته النموذجية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد جمال بنعُمر على عرضه المثير للاهتمام في الوقت المناسب والإشادة به على جهوده المستمرة في اليمن.

مر عام منذ توقيع اتفاق الانتقال بوساطة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي وضع نهاية لحوالي ١١ شهرا من القتال في اليمن. شهدنا، منذ ذلك الحين، تقدما يحرز من خلال عملية انتقال معقدة إلى حد ما يمكن أن تكون مفيدة لبلدان تمر بنفس الحالة. ونعتقد أن من الضروري أن تستمر عملية الانتقال وإنجاز الإصلاحات الدستورية والانتخابية. ومن الضروري أيضا إكمال عملية الوحدة والديمقراطية في إطار من الاحترام للحقوق الأساسية لكافة السكان.

وفي هذا السياق، نرحب بزيارة الأمين العام إلى اليمن في الشهر الماضي. ونأمل أن تعطي زخما جديدا لوضع السياسات وتنمية القدرات التي من شأنها الإسهام في اختتام عملية الانتقال بنجاح. ونعتقد، بصفة خاصة، أنه لا بد من إطلاق مؤتمر الحوار الوطني في أقرب وقت ممكن، رغم أننا نفهم أيضا أنه يجب التحضير له بالشكل الملائم بدعم جميع أبناء اليمن ليتمكن من الوفاء بالتوقعات.

وفي ما يتعلق بتلك النقطة، نرحب ترحيبا شديدا بإعلان الاتفاق على حل المسألة الخلافية المتعلقة بتخصيص المقاعد في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. يمهد الاتفاق الطريق أمام عقد مؤتمر الحوار الوطني بحلول نهاية العام. ستدرج نتائجه في صياغة الدستور بأواخر عام ٢٠١٣، وهو ما سيتيح بدوره تنظيم الانتخابات العامة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وفي رأينا، فإن إبداء جميع الأطراف للاحترام المتبادل والامتناع عن استخدام القوة لتحقيق طموحاتها يشكل جزءا حيويا من تلك العملية. ولا بد من أن تبدي جميع الأطراف المرونة في معالجة القضايا المعقدة وأن تكون مستعدة لقبول الحلول التوفيقية التي تشكل قاسما مشتركا للحفاظ على مصالح جميع الأطراف المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، نعتبر أن الجهود التي تبذل لإعادة هيكلة القطاع الأمني بشكل كامل خطوة رئيسية إلى الأمام. من المهم توحيد القوات المسلحة اليمنية من أجل تمكينها في الكفاح ضد كل الجماعات التي تسعى إلى زعزعة استقرار الحكومة الجديدة وعرقلة جهودها الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود التي

يبذلها الرئيس منصور لتحقيق الانتقال السياسي الذي يجب أن يستجيب حصرا لمصالح الشعب اليمني.

نحن نعارض وندين جميع أعمال العنف والإرهاب، أيا كان مصدرها، خاصة تلك التي تستهدف المدنيين عشوائيا. ولذلك نحث كل الجماعات في اليمن على الإحجام عن الأعمال الاستفزازية والتعاون في التنفيذ السليم للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و٢٠٥١ (٢٠١٢). كما نعتبر أن من المهم محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب تعديات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف، عن أعمالهم.

لا يمكن حل المشاكل التي تواجه شعب اليمن عن طريق معالجة الحالة الأمنية فقط. لا بد أيضا من تنفيذ جميع التدابير الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة. لا بد من اعتماد سياسات لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت اليمن أرضا خصبة للسخط الاجتماعي وأبقت الشعب في ظروف اقتصادية غير مستقرة. ولذلك نعتقد أن نتائج اجتماع البلدان المانحة ايجابية. ونأمل أن تستمر المساعدات المقدمة في كفالة تحقيق في عملية الانتقال.

يجب أن تواصل السلطات اليمنية المسار الحالي لعملية الانتقال. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل على تنفيذ سياسات للتخفيف من المشاكل الرئيسية التي تواجه شعبها، خاصة الفقر والجوع وانعدام الأمن.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه التهنئة إليكم،سيدي، على تولي رئاسة المجلس وأن أؤكد لكم كامل دعم وفدي.

وأشكر أيضا السفير بوري وكامل وفده على رئاستهما الممتازة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشكر السيد بنعُمر، المستشار الخاص للأمين العام، على إحاطته الاعلامية بشأن الحالة في اليمن. وأرحب بالذكرى السنوية الأولى المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر للتوقيع على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي مهدت الطريق أمام الانتقال السياسي السلمي في اليمن. ولقد سافر الأمين العام الى اليمن في تلك المناسبة لإبداء دعم المجتمع الدولي للعملية الانتقالية في اليمن.

إن فرنسا تكرر دعمها الكامل للرئيس منصور وللحكومة اليمنية في الجهود التي يبذلانها من اجل تنفيذ انتقال سياسي منظم يلبي تطلعات الشعب اليمنى. والمرحلة الانتقالية في اليمن مثالية، ويعود السبب أساسا الى التزام اليمنيين أنفسهم بها. فهي تبين أنه في حالات الأزمات العلنية، من الممكن تنفيذ انتقال منظم وسلمي وديمقراطي.

لقد احرز اليمنيون تقدما كبيرا في تنفيذ القرار ٢٠١٤ (٢٠١١). وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبداية إعادة هيكلة القوات المسلحة، والنجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية، جميعها معالم يتصف بها انتهاء المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية. ولقد تجاوز إقبال الناخبين في الانتخابات الرئاسية التقديرات الأكثر تفاؤلاً، وأظهر أن شعب اليمن، وبخاصة الشباب والنساء، يدعم الآلية الانتقالية ويسعى من ثم إلى ملكيتها.

وبغية تعزيز المرحلة الثانية من العملية الانتقالية، من الملح الآن تحقيق التقدم في مجالات ثلاثة.

المجال الاول هو الشروع في الحوار الوطني الذي يجب أن يوفر فرصة لجميع أصحاب المصلحة في اليمن، ولا سيما الشباب والمجتمع المدني، كي يضعوا عقدا جماعيا جديدا، ويحققوا المصالحة الوطنية. ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن توزيع المجموعات داخل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي يضطلع به المستشار الخاص للأمين العام وسفراء الدول العشر التي تضمن العملية الانتقالية. وندعو جميع الأطراف اليمنية الى

إجراء الحوار الوطني بطريقة شفافة ومتوازنة، والى شمول جميع أصحاب المصلحة وفقا للجدول الزمني للمرحلة الانتقالية.

وسوف تقدم فرنسا، الى جانب البلدان الأخرى الراعية للمبادرة الخليجية، أي خبرة قانونية يتم طلبها، عندما يحين الوقت لذلك، بغية دعم أعضاء الحوار الوطني وهم يستكشفون الخطوط العامة الممكنة لوضع دستور المستقبل. كما نرحب بالولاية الصادرة عن البرلمان اليمني للرئيس منصور بتعيين لجنة انتخابية جديدة، ونحن نشجع التقدم السريع المحرز في الجهود الرامية إلى إجراء استفتاء حول الدستور في عام ٢٠١٣، والانتخابات الوطنية في أوائل عام ٢٠١٤.

المجال الثاني هو أنه على السلطات اليمنية أن تولي اهتماما خاصا للتدهور المستمر في الوضع الإنساني. إن حل الأزمة الإنسانية أمر حاسم لتحقيق الاستقرار في البلد وانتعاشه الاقتصادي اللاحق. ونظرا لضخامة الاحتياجات، نرحب بنتائج اجتماع المانحين في الرياض واجتماع أصدقاء اليمن في نيويورك، اللذين جمعا قرابة ٨ بلايين دولار حتى عام ٢٠١٤.

وفي الرهان الاكيد منا جميعا على مستقبل اليمن، لفرنسا مكانة خاصة. فهي المستثمر الرئيسي في اليمن بتقديمها مبلغا تراكميا قدره ٤,٥ بليون دولار كاستثمارات اقتصادية. وتود فرنسا أن تحافظ على التزامها بالبلد من خلال مشاريعها التي تهدف بخاصة إلى تطوير قطاع الكهرباء. وسيجري تقديم مساعدات ميسرة تبلغ أكثر من ٨٠ مليون دولار لتمويل توفير الكهرباء للمناطق الريفية، وتنظيم توزيع الكهرباء في جميع أنحاء البلد على حد سواء. والتنفيذ الفعال لهذه المشاريع، مع ذلك، لا يزال يتوقف على وضع إطار أمني مناسب. وهذه الإجراءات تتماشى مع إطار التعاون الأوسع نطاقا، الذي يمتد من التدريب الى الأمن، ويشمل تقديم المساعدات الإنسانية والغذائية.

والأولوية الثالثة هي إعادة هيكلة قوات الأمن والدفاع. إن فرنسا تكرر إدانتها الشديدة لكل أعمال الإرهاب، بغض النظر عن مبرراتها. وفي هذا الصدد، تحتاج الحكومة اليمنية إلى تخصيص الموارد المناسبة لحماية المنشآت الصناعية، لأن تخريبها المتكرر يحرم البلد من استخدام موارده الخاصة ويردع المستثمرين. وأمن المطارات والموانئ البحرية، وهما المجالان المستهدفان من الإرهابيين، يظل كذلك تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية في البلد.

ويجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة أن يظلا ملتزمين التزاما كاملا باليمنيين. والمرحلة الانتقالية في اليمن حققت نجاحا للمجلس. فمن خلال قراره ٢٠١٤ (٢٠١١)، أدى المجلس دورا حاسما بشأن الانتقال السياسي السلمي في اليمن، بما يتماشى مع تطلعات الشعب اليمني. وإذا بقي اليمنيون ملتزمين تماما بالمسار المفيد الذي اختاروه، فيمكنهم الاعتماد على مساعدات المجلس فيما يعملون على توطيد العملية الانتقالية.

بيد أننا قلقون خصوصا من الإجراءات والتصريحات لبعض الاطراف التي يمكنها أن تعرقل العملية الانتقالية السياسية، أو تؤخرها، أو تزعزعها. ونحن نذكّرها بأنه في القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه، أكد المجلس عزمه على دعم المرحلة الانتقالية في اليمن، بما في ذلك من خلال الإعراب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير أخرى، وفقا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذا ما استمرت هذه الأعمال. وبلدي والمجلس يواصلان الوقوف مع اليمنيين في هذا التحول التاريخي، مما يؤكد دعمنا للتطلعات الديمقراطية المشروعة التي تكثر حاليا في المنطقة.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة الجارية اليوم. واسمحوا لي أن ابدأ بتهنئة المملكة المغربية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الاول/ديسمبر. ونحن نثني على الطريقة القديرة التي مارستها الهند لدى الاضطلاع بمسؤولياتها كرئيسة للمجلس

في الشهر السابق. وإننا ممتنون أيضا للمستشار الخاص للأمين العام لليمن، السيد جمال بنعُمر، على إحاطته الاعلامية. ونحن نثني على عمله. ونرحب بمشاركة السفير جمال عبد الله السلال في هذه الجلسة.

لقد أظهر اليمن للعالم، بتجنبه حربا أهلية مدمرة، أن الحوار والإرادة السياسية يمكنهما أن يؤديا إلى حل سلمي للمسائل المعقدة. والمساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام أدت دورا هاما في هذا الصدد. ونحن نتشاطر التفاؤل الذي أعرب عنه خلال زيارته الأخيرة إلى صنعاء، ومفاده أن اليمن سيتغلب على جميع المشاكل والعقبات التي تعترضه فيما يستعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠١٤. والتقدم، مع ذلك، لا ينفي الحاجة إلى إبقاء التركيز على التحديات التي تلوح في الأفق.

إن باكستان تتمتع بعلاقات تاريخية وثقافية ودينية عميقة مع الشعب اليمني. والسلام والاستقرار والازدهار في اليمن أمور عزيزة علينا. ويحدونا الأمل في أن التنفيذ الكامل لمبادرة مجلس التعاون الخليجي لنقل السلطة في اليمن سيؤدي إلى تطبيع الأوضاع في البلد. واستمرار دعم المجتمع الدولي لهذا المسعى أمر حاسم. بيد أن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدير الشؤون اليمنية الصغيرة. فاحترام استقلال اليمن وسيادته وسلامة أراضيه ينبغي أن يظل يحظى بأهمية قصوى أثناء المداولات التي يجريها المجلس بشأن هذه المسألة.

ونلاحظ مع الارتياح أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني قد أنجزت عملها. ونأمل أن يؤدي ذلك الآن إلى إجراء عملية حوار وطني شامل واختتام العملية الانتقالية في الوقت المناسب. ونرحب أيضا بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن الحكومة اليمنية لا تزال ملتزمة بمكافحة الإرهاب. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الرئيس منصور في ذلك الصدد ونحن على استعداد لتقديم أي مساعدة قد تلزم . وتدين باكستان بشدة الهجمات الإرهابية في اليمن. وقلوبنا وصلواتنا مع ضحايا تلك الجرائم الشائنة. وما زلنا نشعر بالقلق حيال أعمال العنف المتفرقة التي تقع من حين لآخر.

وندين بشدة اغتيال الدبلوماسي السعودي وحارسه الشخصي اليمني، ونقدم تعازينا الصادقة إلى المملكة العربية السعودية وكذلك اليمن. وينبغي أن تزيدنا مثل هذه الأعمال الجبانة عزما على مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع مظاهرهما.

ونرحب بما جاء في التقرير ومفاده أن أكثر من ٠٠٠ ٨٠ من المشردين داخليا قد عادوا إلى ديارهم في الأشهر القليلة الماضية، وهو أول انخفاض ملموس في حجم التشرد الداخلي منذ آيار/مايو من العام الماضي، حينما اندلعت أعمال القتال بين القوات الحكومية والمسلحين في جنوب اليمن. وأعقب ذلك إعادة إنشاء سلطة الحكومة في محافظة أبين الجنوبية والتحسن في حالة الأمن.

ومع ذلك، لا تزال الإحصاءات المتعلقة بمدى الأزمة الإنسانية في اليمن مثيرة للقلق. إذ يعاني ٨٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية، و ٤٤,٥ في المائة من سكان اليمن من انعدام الأمن الغذائي و ٥٠ في المائة من اليمنيين دون الحصول على المياه النظيفة، فضلا عن تفشي المرض بصورة متزايدة، وينتظر الشعب الفوائد الملموسة للعملية الانتقالية.

ويمكن أن تقوض الثغرات في الاستجابة الإنسانية عملية الانتقال السياسي وتفسد الآفاق طويلة الأمد من أجل تحقيق السلام والتنمية. ومن دواعي القلق أن نلاحظ أنه لم يمول النداء الإنساني للأمم المتحدة لليمن إلا بحوالي ٥٠ في المائة. يجب على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى الحدث ويجب أن يفعل كل ما في وسعه في ذلك الصدد.

ونكرر مرة أخرى ذكر دعم باكستان الثابت لعملية الانتقال في اليمن ولليمن حكومة وشعبا إذ يمضي في هذه

المرحلة الشاقة من تاريخه. ونحن واثقون من أن شعب اليمن الصامد سيتمكن من التغلب على تلك العقبات والخروج منها أكثر قوة.

الرئيس: والآن سأدلي ببياني بصفتي ممثلا للمغرب.

وأبدأ بالتعبير عن شكري لكم جميعا على عبارات التهنئة والتأييد التي تضمنتها كلماتكم حيال رئاسة المغرب لهذا الشهر. أتوجه كذلك بالشكر إلى السيد جمال بنعُمر المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن على إحاطته الإعلامية المستفيضة حول آخر المستجدات وعلى جهوده الدؤوبة لإنجاح المسلسل الانتقالي في اليمن. كما أؤكد له دعم المغرب الكامل والمستمر لجهوده الهادفة إلى إقناع مختلف الأطراف اليمنية بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل المزمع عقده قريبا، وإيجاد توافق بين الحساسيات السياسية في الجنوب، خاصة في ظل الخلافات الكبيرة فيما بينها حول طريقة معالجة القضية الجنوبية. نحيي كذلك إنجاز وتوقيت ورمزية الزيارة التي قام بها السيد الأمين العام مؤخرا لليمن.

لقد استطاع اليمن هذا البلد الشقيق، بإرادة أبنائه وعزيمة نخبته، أن يتجاوز الانزلاق نحو الحرب والفوضى والبدء، بمساعدة من مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة، في تنفيذ الخطة التي وافق عليها اليمنيون للانتقال ببلدهم إلى وضع جديد، ينعمون فيه بالديمقراطية والحرية والاستقرار.

ومن هذا المنطلق، فإننا نحيي التزام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي القوي بتوطيد الحوار السياسي ودعم الانتقال الديمقراطي في اليمن وإصلاح القطاع الأمني. وندعو لدعم جهوده لتحقيق تطلعات الشعب اليمني في التغيير السلمي والإصلاح الشامل من خلال تمهيد الطريق لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني.

ولا شك أن تحديد اللجنة الفنية للحوار الوطني في اليمن لعدد المشاركين في هذا المؤتمر وإقرار نسبة التمثيل والمشاركة في هذا المؤتمر لمختلف القوى السياسية اليمنية بتوجهاتها القومية والإسلامية والعلمانية خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ونتطلع بتفاؤل كبير لتفعيل هذا الحوار. نتمنى أن يتبع هذا الإنجاز إعلان الأطراف المترددة أو المتحفظة خاصة داخل الحراك الجنوبي وجماعة الحوثيين المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.

وندعو كل فعاليات المجتمع المدني اليمني إلى الانخراط في هذا الاستحقاق، الذي يمثل عصب العملية الانتقالية في اليمن، لتفادي تقويض اتفاق التسوية السياسية وترتيبات المرحلة الانتقالية. ولا شك أن إسراع الحكومة اليمنية في وضع خطة متكاملة تعالج قضية العدالة الانتقالية وتنفيذ المصالحة الوطنية التي أكدت عليها قرارات مجلس الأمن ستشجع على تهيئة الظروف المواتية لتجاوز تعثرات هذه المرحلة وحشد المزيد من الدعم لمؤتمر الحوار الوطني.

إننا نعرب عن انشغالنا البالغ بالتحديات التي ما زالت تهدد استقرار اليمن، والتي تتمثل في الاستهداف المتواصل للمسؤولين الأمنيين والسياسيين والاعتداء على المنشآت الاقتصادية، وتفجير خطوط أنابيب الغاز والنفط. كما نحذر من استمرار هشاشة الوضع الأمني في هذا البلد بسبب استمرار أعمال العنف في بعض المناطق، والميول الانفصالية والتهديدات الإرهابية، وعلى الخصوص تهديدات القاعدة. ومن هذا المنطلق، نعتبر أن على المجموعة الدولية تقديم مزيد من الدعم لليمن لبناء قدراته الذاتية لمواجهة الإرهاب وتحقيق الأمن خدمة لاستقرار اليمن واستقرار المنطقة برمتها.

لقد أدى الوضع السياسي والاقتصادي في اليمن إلى تداعيات إنسانية واجتماعية صعبة، تمثلت في تفشي الفقر وسوء التغذية خاصة بين الأطفال. وتحدد تقارير المنظمة الدولية أرقاما مفزعة في هذا الصدد. لهذا، فنحن إذ نهيب بالمجموعة الدولية عموما، والمانحين على الخصوص، أن تتحرك للتخفيف من ثقل وعبء التحديات التي تفرض نفسها على شعب اليمن وعلى زعامته الجديدة. وندعو أن تدعم المجموعة الدولية بصفة ملموسة وعاجلة اليمن الشقيق.

إن المملكة المغربية تشيد بالتحول النوعي الذي شهده اليمن، وتؤكد من جديد دعمها التام للوحدة الترابية لليمن وسيادته وسلامة أراضيه. ونتطلع إلى أن يتمكن الأشقاء في اليمن من الاستكمال السريع للتحضيرات الجارية لانطلاق مؤتمر الحوار الوطني الذي يعد فرصة مصيرية لليمن لإجراء الإصلاح الدستوري والتدرج نحو مجتمع ديمقراطي يتملكه كل أبنائه ويسهمون في أمنه واستقراره وازدهاره.

استأنف الآن مهمتي بصفتي رئيسا للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السلال (اليمن): بداية أتقدم بالتهنئة لسعادة الأخ السفير محمد لوليشكي مندوب المملكة المغربية الشقيقة متمنيا له ولوفد بلده دائم التوفيق والنجاح لإدارة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتقدم بالشكر لسعادة السفير هارديب سينغ بوري مندوب الهند الدائم وأعضاء وفد بلده على نجاحهم وإدارهم الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر لكم، السيد الرئيس، ولجميع أعضاء المجلس الموقر على اهتمامكم بما يجري في بلدي وحرصكم على نجاح الحل السياسي فيها وموقفكم المتمسك بوحدة اليمن وأمنه واستقراره. كما أعبر عن تقدير بلدي للأخ جمال بنعُمر مستشار الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اليمن على ما يبذله من جهود متواصلة للتوفيق بين الأطراف وتهيئة الأجواء لمؤتمر الحوار الوطني، وعلى ما بذله من جهد في إعداد هذه الإحاطة القيمة والشاملة التي أتمنى أن تحظى باهتمام المجلس الموقر.

سيدي الرئيس، لعلّكم تابعتم ما وصلت إليه الأوضاع في بلادي، وما تعرَّض له اليمن من صعوبات خلال العام الماضي، ممّا يجعل هذه الإحاطة الإعلامية تفيد في معرفة مدى الإنجاز، وتعزز لدينا الثقة بأنّ الشعب اليمني بتاريخه الحضاري وحنكة قيادته سيتجاوز هذه الظروف.

لقد تطرَّق السيد جمال بنعُمر في إحاطته إلى ما أُحرِز من تقدُّم في العملية السياسية الجارية، والتحديات التي تواجهها. وليس هناك خلاف بشأن وجود صعوبات تواجهها بلادي في استكمال المرحلة الثانية من تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي. ولكن على الرغم من هذا المشهد المعقد، وجسامة التحديات، فإنه من المفيد أيضاً النظر إلى التقدم الذي أحرزته حكومة الوفاق خلال فترة وجيزة، وخصوصاً استعادة قدر كبير من الخدمات التي توقفت في العام الماضي، مثل الكهرباء والوقود وغيرهما من المتطلبات اليومية التي يصعب الاستغناء عنها.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أستشهد بكلمة فخامة السيد رئيس الجمهورية، التي ألقاها في الاحتفال الذي أقيم في العاصمة صنعاء قبل أيام قلائل، بمناسبة ذكرى مرور عام على توقيع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، حيث أكّد قدرة اليمنيين على تحقيق كل طموحاتهم، مثلما فعلوا منذ التوقيع على المبادرة المذكورة. وما شهده اليمن من تداول سلمي للسلطة، ونجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة في شباط/فبراير الماضي. وإنني أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا وتقديرنا لمعالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي السيد عبد اللطيف الزيّاني، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، على مشاركتنا في الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع المبادرة، وعلى ما أظهراه من تمسُّك بها وبتنفيذ بنودها، مما يُثبت مدى التزام المجتمع الدولي والإقليمي بنجاح اليمن في الخروج إلى المستقبل الجديد الذي يصبو إليه.

واليوم، بعد أن استمعنا إلى الإحاطة الإعلامية من السيد جمال بنعُمر، نجد أننا جميعاً نعمل لتحقيق هدف واحد، هو إنجاح العملية السياسية الانتقالية في اليمن. ولكي يتم ذلك، نطلب إلى المجتمع الدولي دعم جهود الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وحكومة الوفاق الوطني.

إننا الآن في المرحلة الثانية من مبادرة مجلس التعاون الخليجي، فاسمحوا لي أن ألفت عناية مجلسكم الموقّر إلى

بعض الجهود المبذولة من بعض القيادات السياسية في بلادي، بهدف تنفيذ هذه المبادرة، وقرارات مجلس الأمن، ومن أبرزها استمرار عمل اللجنة العسكرية والأمنية التي تقوم بتثبيت الأمن والاستقرار، لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها بالإشراف المباشر والميداني. وقد حققت نجاحاً ملحوظاً في أمانة العاصمة صنعاء، ومدن عديدة في المحافظات.

لقد أصدر فخامة الرئيس العديد من القرارات التي تقضي بأمور كثيرة منها: أولا، دمج عدد من الوحدات العسكرية وفصل بعضها، وتداول مناصب القيادة فيها وفي الأجهزة الأمنية بهدف إعادة هيكلة القوات المسلحة؛ ثانيا، تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في عام ٢٠١١؛ ثالثا، تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. وأود الإشارة أيضاً إلى أنه تمّ مؤخراً في اليمن افتتاح مكتب للمفوضية السامية المعنية بحقوق الإنسان، ومكتب لمجلس التعاون الخليجي.

كما أود التأكيد هنا أن فخامة الرئيس وحكومة الوفاق الوطني ماضيان نحو استكمال ما تبقى من المرحلة الثانية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي من الآلية التنفيذية. وأهمّ خطواتها هي مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي نحرص على انطلاقه في موعده المحدد. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن الحرص الذي يوليه رئيس الجمهورية للتهيئة الجيدة لمؤتمر الحوار، وضمان أن يوفّر لهذا الحدث الهام والتاريخي الأجواء الملائمة، ومشاركة جميع الأطراف بلا استثناء ولا قيود، وبالشفافية التي تضمن نتائج جدية وحقيقية للإسهام في إرساء السلام والاستقرار الاجتماعي، والديمقراطية التعددية، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، بما يحقق تطلعات الشعب اليمني في الدولة المدنية الحديثة.

ولا شكّ في أنّ الاتفاق الذي تمّ مؤخراً على توزيع حصص ونِسَب مشاركة الأحزاب والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب والمرأة والمكوّنات الاجتماعية الأخرى، في مؤتمر الحوار الوطني، يُعَدّ إنجازاً هاماً لبدء انعقاد المؤتمر. وقد شارفت اللجنة الفنية التحضيرية للحوار الوطني على الانتهاء من عملها. ومن المتوقع أن ترفع تقريرها النهائي إلى رئيس الجمهورية خلال الأيام القليلة القادمة. وسيصدر الرئيس بدوره قراراً ببدء الحوار بعد تسمية مرشّحي جميع الأطراف.

ويؤكد رئيس الجمهورية دائما الاستمرار في النهج والالتزام، لكي تتمّ صياغة دستور جديد والاستفتاء عليه دون إبطاء، فضلاً عن إجراء الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية المقبلة في مواعيدها. ولا شك في أنّ المجتمع الدولي مدعوٌّ اليوم إلى مواصلة دعم جهود فخامة رئيس الجمهورية، وفي طليعتها إنجاز الحوار الوطني الشامل.

وتبقى المشكلة السياسية جانباً من المشهد اليمني، بينما تمثل الجانب الآخر الصعوبات الإنسانية والاقتصادية العائدة إلى أسباب عديدة، أخطرها وقوع اليمن، شأن غيره من البلدان، ضحية آفة الإرهاب التي نحاربها بلا هوادة، وبإرادة وحزم، لاستئصال جذورها من بلادنا، في إطار من التعاون الدولي. يضاف إلى ذلك محدودية موارد اليمن وضعف اقتصاده الوطني. ولا ريب في أنّ الظروف التي شهدها اليمن في العام الماضي قد أثّرت على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، ممّا أدّى إلى اتساع رقعة الفقر المدقع وارتفاع مستوى البطالة وتدهور الاقتصاد الوطني وزيادة عدد النازحين نتيجة الوضع الأمني الذي هدّد اليمن وأمنه واستقراره، كما هدّد المنطقة وما وراءها وصولاً إلى المستوى الدولي. كما يتحمل اليمنيون أعباء تلبية احتياجات طالبي اللجوء والهجرة المختلطة والقادمة بشكل رئيسي من دول الجوار في القرن الأفريقي، في موجات بشرية لا تنقطع. بل إنّ المنطقة بدأت تشهد هجرة مختلطة من بعض دول آسيا.

ولا يخفى على أحد أنّ الوضع الاقتصادي للحكومة اليمنية يواجه أزمة حقيقية يمكنها تعطيل أيّ تقدّم سياسي، وبخاصة أنّ التحدي الاقتصادي يشكّل ٧٠ في المائة من

التحديات التي يواجهها اليمن. واسمحوا لي أن أوضح أنّ معالجة هذه الصعوبات الراهنة تتطلب استمرار الدعم من الأشقاء والأصدقاء والأمم المتحدة، لكي يتجاوز اليمن محنته ويبني دولته الحديثة ومؤسساته القوية والفعالة. كما نأمل أن يتحلّى الجميع بالصبر مع اليمنيين، بينما هم يعملون على إيجاد الحلول لجميع التحديات التي تواجههم، وأن يكونوا عنصراً مشجعاً لإيجاد هذه الحلول.

أرى من الواجب أن اجدد الشكر لكل من وقف إلى جانب اليمن خلال هذه الفترة الصعبة، ومن ساهم في إنجاح مؤتمر المانحين الذي احتضنته العاصمة السعودية، الرياض، في شهر حزيران/يونيه الماضي، ومن شارك في انجاح مؤتمر أصدقاء اليمن الذي انعقد هنا في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. لقد جاءت تلك المواقف العزيزة علينا في وقت تاريخي نتطلع فيه إلى مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا لليمن. وأحث الأشقاء والأصدقاء الذين أعلنوا عن تعهداتهم على الإيفاء بها، بما يساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين وإنجاح البرامج الاقتصادية لحكومة الوفاق الاقتصادية والانسانية، ودعم خطة الاستجابة الانسانية لهيئات الأمم المتحدة، وبالتالي المساهمة في إنجاح العملية السياسية.

أود أن اختتم كلمتي بما أشرت إليه في بدايتها، بأننا في الحكومة اليمنية نعمل معا بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل دعم العملية السياسية الانتقالية وصولا لإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤، بما يلبي ويحقق طموحات أبناء الشعب اليمني، ولا سيما الشباب منهم الحالم بالوصول إلى مجتمع ديمقراطي مستقر، وبناء الدولة المدنية الحديثة، دولة القانون والنظام، ودولة العدالة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد جمال بنعُمر للرد على التعليقات التي طرحها أعضاء مجلس الأمن.

السيد بنعُمر (تكلم بالإنكليزية): كما استمعنا اليوم هناك دعم دولي قوي للجهود الرائعة التي قام بها وقادها أبناء الشعب اليمني للتحرك ببلدهم إلى الأمام. أود أن اكرر أن عملية الانتقال في اليمن بصورة عامة في مسارها الصحيح. أجل، هناك تحديات في المجالات الأمنية والاقتصادية والإنسانية، بيد أن الانتقال يمضي قدما.

أود أن أشيد أيضا بالقادة السياسيين اليمنيين الذين تحلوا بالشجاعة لإنقاذ بلدهم من الهاوية؛ إن القادة اليمنيين الذين قاموا بحضوري بالمفاوضات المباشرة وبصورةٍ بناءة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في صنعاء، وأبرموا اتفاقا مكّن من التوصل إلى هذا الانتقال الفريد والسلمي. وقد طور اليمنيون من خلال عملية بقيادة يمنية خارطة طريق يمنية من أجل التغير والانتعاش. ودورنا كان وسيظل يتمثل في دعم جهودهم وتيسير الوصول إلى اتفاق بناء على طلبهم بقيادة يمنية على الدوام.

ويسرني جدا أن أرى مجلس الأمن يتكلم بصوت واحدا تأييدا للعملية الانتقالية اليمنية. فقطعا أن الحوار الوطني يمثل بداية ليمن جديد. ويوفر فرصة لتوسيع العملية السياسية، وضمان شمولها بتمكين أبناء اليمن، من الرجال والنساء، من الشمال إلى الجنوب، ومن جميع المشارب السياسية، من الانخراط في حوار ورسم مستقبل بلدهم بصورة جماعية. فلنواصل تعاوننا الابتكاري تأييدا لليمنيين في جهودهما للمضي قدما.

لقد شددنا جميعا على اهمية بدء الحوار الوطني في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد سيكون من المهم لشركاء اليمين المساهمة ماليا في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي أُنشئ لدعم الحوار الوطني. أود أيضا أن اكرر اهمية وصول الأموال في أوانها فيما يتعلق بالتعهدات التي قطعها شركاء اليمن في اجتماعات أصدقا اليمن دعما لعملية الانتعاش الاقتصادي في اليمن.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.